مصر دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

ضمير الوطن

هيئة الرقابة الإدارية / الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

إعلان شرم الشيخ
«العالم فى مواجهة الفساد»

وقائع الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

عدد تذكارى توثيقى - يونيو ٢٠٢٢

قدمت مصر عبر تاريخها نموذجاً حياً للتعايش بين مُختلف الثقافات والأعراق، فشكلت الوجهة المَـثلى لاحتضان الجميع دون استثناء

*****

ولم تتوان الإرادة السياسية فى مصر عن تقديم كافة أشكال الدعم للمُساعدة على تقارُب وجهات النظر وتدعيم القيم الأخلاقية وتحقيق الأمن والسلام والرخاء والتنمية لكافة الشعوب

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

ضمن كلمته بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٣

ضمير الـــوطن

عدد تذكارى توثيقى - يونيو ٢٠٢٢

مجلة ثقافية دورية متخصصة

تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

إعداد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

السيد اللواء أ.ح / حسن عبد الشافى

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

اللواء/ عمرو عادل

نائب رئيس هيئة الرقابة الادارية

عضو مجلس إدارة الأكاديمية

إشراف عام

وكيل أول / خالد عبد الرحمن

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون الأكاديمية والتعاون الدولي وعضو مجلس الإدارة

رئيس التحرير

وكيل د. / محمد سلامة

مدير الأكاديمية ومقرر مجلس الإدارة

إعداد المادة الوثائقية:

المركز الإعلامى لهيئة الرقابة الإدارية

العميد/ أحمد شهاب

المستشار الإعلامى

د. سامى عبد العزيز

المستشار الصحفى

أحمد أيوب

الإصدار الرقمى الإلكترونى باللغة العربية

Digital Edition
English version

L' Édition numérique
version française

رسالة اللواء أ.ح/
حسن عبد الشافى أحمد

رئيس هيئة الرقابة الإدارية
ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
للترحيب بوفود المؤتمر المنعقد
بمدينة شرم الشيخ
خلال الفترة من١٣ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٢١

أصحاب المعالى والسعادة... زملائى الأعزاء,
السلام عليكُم ورحمةُ الله وبركاته,

إنه من دواعى سرورى أن أُرحب بكُم جميعاً بمدينة شرم الشيخ «مدينة السلام» على أرض مصر الغالية «هبة النيل الخالد ومهد الحضارة والتاريخ»، والتى تستضيف أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المُتحدة لمُكافحة الفساد، وهو الحدث الأكبر فى مجال منع ومُكافحة الفساد على مستوى العالم. لقد قدمت مصر عبر تاريخها نموذجاً حياً للتعايش بين مُختلف الثقافات والأعراق، فشكلت الوجهة المُثلى لاحتضان الجميع دون استثناء، ولعبت سياساتها التوافقية دوراً حاسماً فى حل الكثير من القضايا، ولم تتوان الإرادة السياسية فى مصر عن تقديم كافة أشكال الدعم للمُساعدة على تقارُب وجهات النظر وتدعيم القيم الأخلاقية وتحقيق الأمن والسلام والرخاء والتنمية لكافة الشعوب.

قدمت مصر عبر تاريخها نموذجاً حياً للتعايش بين مُختلف الثقافات والأعراق، فشكلت الوجهة المُثلى لاحتضان الجميع دون استثناء

إننا ومن مُنطلق تلك المسئولية نعتز باستضافة خُبراء مُكافحة الفساد على مستوى العالم للمُشاركة فى حدث هو الأبرز على أجندة الأحداث الدولية فى مجال منع ومُكافحة الفساد، إن هذا المؤتمر شكل منصة أساسية لنا جميعاً لنتحدث عن كيف يُمكننا أن نصون ونحمى مُقدرات شعوبنا التى تتطلع إلينا، وأن نؤكد على أننا جميعاً عازمون على تغيير عالمِنا نحو الأفضل مهما كانت التحديات من أجل أولئك الذين نتحمل مسئوليتهم.

نؤكد على أننا جميعاً عازمون على تغيير عالمِنا نحو الأفضل مهما كانت التحديات من أجل أولئك الذين نتحمل مسئوليتهم

مرة أخرى أرحب بكم جميعاً على أرض مصر آملاً أن يُصبح عالمِنا هذا أفضل وأكثر ترابطاً، وأن نُقدم لمُجتمعاتنا كل ما يُمكن أن يحمله المستقبل لهم من آمال وطموحات، أتمنى لكم النجاح والتوفيق فى أعمال هذا المؤتمر الذى نرجو أن ترتقى قراراته إلى حجم المسئولية الكبيرة المُلقاة على عاتقنا جميعاً، خاصة أثناء الطوارئ وأوقات الأزمات من أجل توفير حياة كريمة ملؤها العدل والرخاء والتنمية والازدهار لشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته,

13-17 DECEMBER 2021

SHARM EL SHEIKH, EGYPT

9TH CONFERENCE OF THE STATES PARTIES TO THE UNITED NATIONS CONVENTION AGAINST CORRUPTION

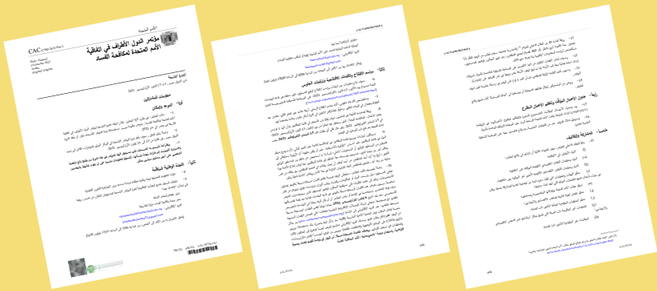

معلومات مؤتمر الدول الأطرف
فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

SCAN NOW

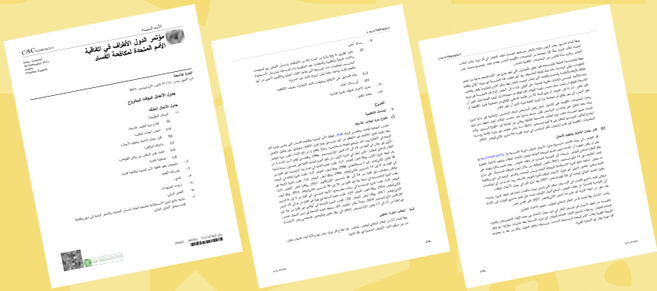

جدول أعمال المؤتمر

SCAN NOW

تعرف على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى تعتبر المرجع العالمى لمكافحة الفساد وكيفية التعاون بين دول العالم فى المجالات المرتبطة.
واستضافت مصر خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ ديسمبر الجارى أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
للاطلاع على معلومات عن بنود الاتفاقية يمكن الدخول على الرابط التالى :

https://aca.gov.eg/News/1632.aspx

SCAN NOW

الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف

بين الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وإعلان شرم الشيخ

ما كان لأسرة تحرير مجلة « ضمير الوطن » أن يمر عليها أحد المواقف التاريخية ضمن واحدة من أهم محطات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دون اغتنامها وتوثيقها..
حيث انعقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية بمدينة السلام "شرم الشيخ"..
فى أعقاب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، والتى اعتمدت إعلانا سياسياً وضع خريطة طريق لمنع الفساد ومكافحته خلال السنوات القادمة .
A/RES/S-32/1 [1]*

وقد شارك فى الدورة التاسعة للمؤتمر الذى استمر على مدى خمسة أيام فى الفترة من ١٢/١٣ وحتى ٢٠٢١/١٢/١٧، أكثر من ٢١٣٠ ممثلاً عما يزيد عن ١٥٠ دولة سواء بالحضور من خلال الوفود أو افتراضياً وعقد المؤتمر بمشاركة ٥ رؤساء دول ألقوا كلماتهم من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، ٥٠ وزيراً، منهم ٣٠ قد حضروا بذواتهم، ٣٠ رئيس هيئة من هيئات مكافحة الفساد، إلى جانب ٢٦٨ منظمة مجتمع مدنى دولية لديها صفة الاستشارية بالأمم المتحدة ،٢٥٧ جمعية أهلية ،٤٧ مركزا بحثياً.

وكيل دكتور / محمد سلامة
رئيس التحرير

وقد تضمن تنفيذ جدول الأعمال لجلسات المؤتمر العديد من الوقائع الهامة والمختلفة:

- تم افتتاح الدورة وتسليم رئاسة المؤتمر من السيد / حارب سعيد العميمى (الإمارات العربية المتحدة) رئيس الدورة الثامنة إلى السيد الوزير/ حسن عبد الشافى أحمد (جمهورية مصر العربية) رئيس الدورة التاسعة حيث القيا كلمتيهما الافتتاحية.. كما تم انتخاب هيئة المكتب وكذلك ألقت السيدة/غادة والى المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات كلمتها الافتتاحية.
- ألقى رئيس وزراء مصر، مصطفى كمال مدبولي، كلمة افتتاحية، وصف فيها المؤتمر بأنه أهم محفل لتبادل أفضل الممارسات لمكافحة الفساد، وشدد على أن مكافحة الفساد قضية محورية تتداخل مع جميع جوانب التنمية وأكد أن مصر بذلت جهودا جبارة لمكافحة الفساد.
- باشر مؤتمر الدول الأطراف، جلساته من الأولى إلى الخامسة المعقودة يومى ١٣ و١٤ ديسمبر ٢٠٢١ فى البند ١ (و) من جدول الأعمال طرحاً تحت عنوان «المناقشة العامة، وترأس المناقشة رئيس المؤتمر.
- نظر المؤتمر، فى جلسته السابعة والثامنة فى ١٥ ديسمبر ٢٠٢١، فى البند ٢ من جدول الأعمال تحت عنوان «استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد».
- نظر المؤتمر، فى جلسته الثامنة المعقودة فى ١٥ ديسمبر ٢٠٢١، فى البند ٣ من جدول الأعمال تحت عنوان «لمساعدة التقنية».

CAC/COSP/2021/10 [2]

- اعتمد المؤتمر، فى ذات الجلسة الثامنة، مشروع مقرر تحت عنوان «تقديم

مشاريع القرارات لينظر فيها مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

CAC/COSP/2021/L.11/Rev.1 [3]

- وفى الجلسة ذاتها، اعتمد المؤتمر مشروع مقرر تحت عنوان «مكان انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

CAC/COSP/2021/L.12 [4]

- نظر المؤتمر، أثناء جلستيه التاسعة والعاشرة فى ١٦ ديسمبر ٢٠٢١، فى البند ٤ من جدول الأعمال تحت عنوان «المنع».
- نظر المؤتمر، فى جلستيه الحادية عشرة والثانية عشرة المعقودتين يومى ١٦ و١٧ ديسمبر ٢٠٢١، فى البند ٥ من جدول الأعمال تحت عنوان «استرداد الموجودات»

CAC/COSP/2021/13 [5]

وكذلك فى البند 6 من جدول الأعمال تحت عنوان «التعاون الدولي».

CAC/COSP/2021/16 [6]

- نظر المؤتمر، فى جلستيه الثانية عشرة والثالثة عشرة المعقودتين فى ١٧ ديسمبر ٢٠٢١، فى البند ٧ من جدول الأعمال تحت عنوان «متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي».
- نظر المؤتمر، فى جلسته الثانية عشرة أيضا البند ٨ من جدول الأعمال اتحت عنوان «مسائل أخرى» ويقصد بها تنفيذ الفقرتين ٤ (ج) و(د) من المادة ٦٣ من الاتفاقية بشأن التعاون مع المنظمات والآليات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وبشأن استخدام المعلومات ذات الصلة التى تعدها الآليات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل مكافحة الفساد ومنعه استخداما مناسبا بغية تجنب ازدواج العمل دون ضرورة.

اختتمت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أعمالها حيث اعتمد المؤتمر فى جلسته الثالثة عشرة «إعلان شرم الشيخ» وكذلك سبعة قرارات أخرى واتفاق بشأن الدولة المضيفة للدورة العاشرة للمؤتمر العالمى لمكافحة الفساد وصدرت مشاريع القرارات وفقاً للآتي:

- إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الطوارئ والتصدى للأزمات والتعافى منها».

CAC/COSP/2021/L.3/Rev.1 [7]

وعقب اعتماد القرار أعرب ممثل مصر (كبلد عضو فى الإعلان) عن تقديره للوفود على جهودها فى إعداد القرار باعتباره الأول من نوعه بشأن تعزيز التعاون الدولى فى مجال مكافحة الفساد بجميع أشكاله فى أوقات الطوارئ والأزمات. وأشار إلى أن القرار يجسد وعى المجتمع الدولى بالجهود المبذولة فى هذا الصدد، وشدد على أن الأزمات ينبغى ألا تعوق الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد ووضع حد له. ولاحظ الممثل أيضا أن الجمعية العامة أشارت فى دورتها الاستثنائية إلى أهمية التدابير ال ا رمية إلى مكافحة الفساد وأن القرار إضافة هامة إلى تلك الجهود. وشجع الدول الأطراف على تبادل أفضل الممارسات خلال الأزمات وحالة الطوارئ وتحسين الأدوات المتاحة لمكافحة الفساد وأشكال الجريمة الأخرى.
وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن القرار هو أول وثيقة ترسى مبادئ دولية فى هذا المجال، وأنه سيعزز التعاون الدولى على مكافحة الفساد.
« التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدى للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولى، ومتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد».

CAC/COSP/2021/L.4/Rev.1 [8]

- «متابعة إعلان أبوظبى بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى هذا الصدد».

CAC/COSP/2021/L.5/Rev.1 [9]

- «تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي».

CAC/COSP/2021/L.6/Rev.1 [10]

- «تعزيز التعاون الدولى بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد»

CAC/COSP/2021/L.7/Rev.1 [11]

- «متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد»

CAC/COSP/2021/L.8/Rev.1 [12]

- «تعزيز استخدام معلومات الملكية النفعية لتيسير استبانة عائدات الجريمة واستردادها وإعادتها»

CAC/COSP/2021/L.9/Rev.1 [13]

- «تعزيز التعليم والتوعية والتدريب فى مجال مكافحة الفساد»

CAC/COSP/2021/L.10/Rev.1 [14]

ويبرز اعتماد إعلان شرم الشيخ المخاطر المتزايدة للفساد ممثلة فى الإنفاق الاقتصادى والإغاثة الصحية، والدعوات للدول الأعضاء بجمع أفضل الممارسات والتحديات، بهدف تطوير دلائل إرشادية لتعزيز التعاون لمنع الفساد وتحديده والتحقيق فيه وملاحقته فى أوقات الطوارئ وفى أثناء الاستجابة والتعافى من الأزمات.
وقالت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، غادة والي: (سوف يُرشد «إعلان شرم الشيخ «حول مكافحة الفساد فى أوقات الأزمات عملية التعافى بنزاهة من الجائحة، وسيساعد الدول على أن تكون على أهبة الاستعداد لطوارئ الغد) وأضافت فى كلمتها الختامية للمؤتمر: « ومع اقتراب عام ٢٠٢١ من نهايته، بكل ما حمله من تحديات، ومع العديد من الالتزامات المهمة فى مجال مكافحة الفساد التى قُطعت خلال هذه السنة التاريخية ، فلنتفق على أن يكون ٢٠٢٢ عام العمل.. لنفى بوعودنا للناس والشباب، وبألا نخذل أحدا، ولا نترك أحدا خلف الركب».
ومما لا يدع مجالاً للشك أن ما اتضح من قدرات تنظيمية مميزة من الجانب المصرى وبالتعاون بين مختلف الجهات والمؤسسات والتى تساندت مع الترتيبات الفنية والإجرائية المتمثلة فى جهود موظفى المكتب المعنى بمكافحة الجريمة والمخدرات هى التى أدت إلى نجاح المؤتمر وعقد الأعمال العريضة على تنفيذ مُخرجاته ومشروعات قراراته بما يعزز قدرات الدول الأعضاء للتصدى للفساد ويدعم التعاون الدولى فيما بينهم فى ذات المجال مما حدا بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد المصرية ممثلة فى أسرة تحرير مجلة « ضمير الوطن « أن توثق لهذه الفاعلية الهامة والجادة.

(1)*	(2)*	(3)*	(4)*	(5)*	(6)*	(7)*
A/RES/S-32/1	CAC/COSP/2021/10	CAC/CO-SP/2021/L.11/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.12	CAC/COSP/2021/13	CAC/ COSP/2021/16	CAC/CO-SP/2021/L.3/Rev.1

(8)*	(9)*	(10)*	(11)*	(12)*	(13)*	(14)*
CAC/CO-SP/2021/L.4/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.5/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.6/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.7/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.8/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.9/Rev.1	CAC/CO-SP/2021/L.10/Rev.1

حصاد ٢٠ عاماً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بقلم:
بريجيت ستروبل-شو،
رئيس الفرع المعنى بالفساد والجريمة الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC

تزامن فجر القرن الحادى والعشرين مع عدد من التطورات الهامة فى الكفاح العالمى ضد الجريمة عبر الوطنيةtransnational crime . وكان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى عام ٢٠٠٠، والتى تضمنت مادة عن الفساد، الحافز على وضع أداة فريدة أخرى مخصصة لهذا الموضوع وحده. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم ٤/٥٨ اتفاقية مكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC)، والتى جاءت نتيجة لمفاوضات شاقة أجرتها لجنة مخصصة عقدت لهذا الغرض فى عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وبعد مرور عام على اعتماد تلك الاتفاقية، أوضح أمين اللجنة المخصصة للمفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، من خلال كلمات لا تزال صائبة، الخلفية التى اعتمدت على أساسها الاتفاقية:

إن اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد لها أهمية كبيرة. فهى تثبت أنه لم يعد من الممكن التسامح مع هذه الممارسة المدمرة القديمة قدم التاريخ. وهى تظهر إدراك أن العالم فى القرن الحادى والعشرين يحتاج إلى قواعد جديدة حتى يصبح مكانًا أفضل لجميع الشعوب. وهى أيضاً توضح أن القيم الأساسية، مثل احترام سيادة القانون والاستقامة والمساءلة والنزاهة والشفافية تجب المحافظة عليها وتعزيزها باعتبارها حجر الأساس للتنمية للجميع.

فقد أصبح الناس فى جميع أنحاء العالم، فى البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء، محبطين بشكل متزايد بسبب المعاناة من الظلم والحرمان اللذين يتسبب فيهما الفساد. حيث يعانى الناس بشكل يومى من تبعات الفساد الناتجة عن غياب العدالة وعدم توفير الرعاية الطبية الكافية وذلك حين يشاهدون بغضب مظاهر حياة البذخ والثروات الهائلة التى جمعها القادة الفاسدون، فى الوقت الذى كانت فيه شعوبهم تكدح لكسب لقمة العيش وهى محرومة من أبسط الخدمات.

ثم ما يلبث غضب الناس أن يتحول إلى لامبالاة وسخرية عندما يكتشفون أن تلك الثروات الهائلة التى سرقها القادة الفاسدون لا يمكن استعادتها بعد أن قاموا بنقلها إلى الخارج. وتصبح الخطب البليغة عن الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وفوائد السوق الحرة وتحرير التجارة بالنسبة لتلك الشعوب جوفاء.

هنا يكمن أحد أكبر الأخطار الذى يمثل أحد التهديدات الناتجة عن الفساد. حيث يترتب على فقدان الثقة فى المؤسسات ونزع الشرعية عن الحكومات عواقب مدمرة يمكن أن تمتد لأجيال. كما يسبب ذلك ابتعاد الأشخاص المتميزين عن الحياة السياسية والاقتصادية المحلية أو لجوء بعضهم للفرار إلى الخارج.

وتقدم الاتفاقية الجديدة سبباً وجيهاً للتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، وهو فى حد ذاته أمر ينطوى على الإيمان. فمنذ عدة سنوات، كان الحديث عن إمكانية وجود مثل هذه الأداة، وإمكانية التفاوض بشأنها خلال مثل هذا الوقت القصير، يمكن أن يثير الابتسامات الساخرة على وجوه معظم الناس، ولكن ها هو يصبح واقعاً ملموساً وإنجازاً رائعاً.

لقد تحول إلى حقيقة واقعة بسبب الرؤية والتصميم والالتزام الذى أبدته جميع الحكومات خلال عملية التفاوض. وهو إنجاز رائع لأنه مبتكر ومتوازن وقوى وعملى. وبالإضافة إلى شمول هذه الاتفاقية الجديدة وكونها عملية، functionality universality and فإن هذه الصفات تجعلها منصة فريدة للعمل الفعال وإطارًا أساسيًا لتعاون دولى حقيقي.

ولتحقيق هذه الرؤية، تقدم الاتفاقية، التى تمثل الأداة العالمية الوحيدة الملزمة قانونًا لمكافحة الفساد، نهجًا بعيد المدى لتطوير استجابة شاملة لمشكلة عالمية.

وتغطى الاتفاقية أربعة مجالات موضوعية رئيسية فى أربعة فصول (من الثانى إلى الخامس) تتناول: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولى، واسترداد الأصول. كما تتضمن فصلاً خاصاً (السادس) يتناول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. ويغطى العديد من أشكال الفساد المختلفة، مثل الرشوة، واستغلال النفوذ trading in influence، وإساءة استغلال الوظيفة، ومختلف أعمال الفساد فى القطاع الخاص. ولكونها أداة دولية، فإن قضايا التعاون الدولى، وهى فى سياق الفساد المحدد، والتعاون الدولى من أجل استرداد عائدات الفساد (استرداد الأصول) بهدف إعادة الأصول إلى أصحابها الشرعيين، بما فى ذلك البلاد التى أخذت منها بطريقة غير مشروعة، تمثل المجالات الرئيسية التى تغطيها الاتفاقية.

وخلال أقل من ٢٠ عامًا، حققت الاتفاقية تغطية شبه عالمية حيث وصل عدد الدول الأطراف فيها إلى ١٨٩ دولة فى ٣١ يناير ٢٠٢٢.

إدارة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

بالإضافة إلى الأحكام الموضوعية التى تحدد التزامات الدول الأطراف، لكى تكون هذه الأداة الدولية فعالة، فإنها تتطلب آلية إدارة تركز على تنفيذ الاتفاقية. ولذلك فقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى القرار نفسه، مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية وطلبت من الأمين العام أن يعين designate مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) ليكون بمثابة الأمانة العامة للمؤتمر وتحت إدارته.

وقد تم تحديد دور ووظائف المؤتمر بوضوح فى المادة ٦٣ من الاتفاقية، وهى تحسين قدرة الدول الأطراف والتعاون بينها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى الاتفاقية وتعزيز ومراجعة تنفيذها. ويوافق المؤتمر على الأنشطة والإجراءات وأساليب العمل لتحقيق أهدافه، بما يشمل:

١- تيسير الأنشطة التى تقوم بها الدول الأطراف بموجب المادة ٦٠ (التدريب والمساعدة التقنية) والمادة ٦٢ (التدابير الأخرى: تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية) والفصول من الثانى إلى الخامس (المجالات الموضوعية الأربعة المشمولة أعلاه) من الاتفاقية، بما يشمل تشجيع حشد التبرعات.voluntary contributions

٢- تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن أنماط الفساد واتجاهاته والممارسات الناجحة فى منعه ومكافحته وإعادة عائدات الجريمة بوسائل تشمل نشر المعلومات ذات الصلة.

٣- التعاون مع المنظمات والآليات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٤- الاستخدام المناسب للمعلومات ذات الصلة الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية الأخرى لمنع ومكافحة الفساد من أجل تجنب الازدواجية غير الضرورية فى العمل.

٥- المراجعة الدورية لتنفيذ هذه الاتفاقية من جانب الدول الأطراف فيها.

٦- تقديم توصيات لتحسين الاتفاقية وتنفيذها.

٧- الإحاطة علماً بمتطلبات الدول الأطراف من المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية والتوصية بالإجراءات التى قد تراها ضرورية فى هذا الصدد.

كما يبحث المؤتمر أنجح الوسائل لتلقى المعلومات والتصرف وفقاً لها، بما يشمل من بين عدة أمور، المعلومات الواردة من الدول الأطراف والمنظمات الدولية المختصة.

وبعد انعقاد المؤتمر بصفة سنوية فى دورتيه الأولى والثانية، فسوف ينعقد بعد ذلك مرة كل سنتين كما يمكن أن تعقد دورات خاصة على النحو الذى يوافق عليه المؤتمر، وفقًا لنظامه الداخلى الذى تم اعتماده فى دورته الأولى.

دورات المؤتمر التسع (٢٠٠٦-٢٠٢١)

بالنظر إلى النطاق الواسع للمسؤوليات الموكلة إلى المؤتمر، تم عقد دورات مثمرة للغاية تشمل تسع دورات عادية عقدت حتى تاريخه بدءاً من الدورة الأولى التى عُقدت فى عمان بالأردن (١٠ – ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦) وحتى دورته التاسعة التى عُقدت فى شرم الشيخ بمصر (١٣ – ١٧ ديسمبر ٢٠٢١). وقد عقدت الدورة الثانية فى نوسا دوا بإندونيسيا (٢٨ يناير – ١ فبراير ٢٠٠٨)، والثالثة فى الدوحة بقطر (٩ – ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩)، والرابعة فى مراكش بالمغرب (٢٤ – ٢٨ أكتوبر ٢٠١١)، والخامسة فى مدينة بنما فى بنما (٢٥ – ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣)، والسادسة فى سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسى (٢ – ٦ نوفمبر ٢٠١٥)، والسابعة فى فيينا (٦ – ١٠ نوفمبر ٢٠١٧) والثامنة فى أبو ظبى بالإمارات العربية المتحدة (١٦ – ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩).

وضع أسس وقضايا الإدارة الخاصة بالاتفاقية

كانت الدورة الأولى للمؤتمر ذات أهمية تأسيسية لأنها بدأت عملية وضع العديد من المعايير الرئيسية لعمل المؤتمر فى

> **اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد لها أهمية كبيرة. فهى تثبت أنه لم يعد من الممكن التسامح مع هذه الممارسة المدمرة القديمة قدم التاريخ. وهى تظهر إدراك أن العالم فى القرن الحادى والعشرين يحتاج إلى قواعد جديدة حتى يصبح مكانًا أفضل لجميع الشعوب.**

> **يعانى الناس بشكل يومى من تبعات الفساد الناتجة عن غياب العدالة وعدم توفير الرعاية الطبية الكافية وذلك حين يشاهدون بغضب مظاهر حياة البذخ والثروات الهائلة التى جمعها القادة الفاسدون، فى الوقت الذى كانت فيه شعوبهم تكدح لكسب لقمة العيش وهى محرومة من أبسط الخدمات**

> **كونوا مطمئنين إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ستبذل قصارى جهدها لدعم جهود الدول لمحو الفساد من على وجه الأرض. إنه تحدٍ كبير، لكننى أعتقد أنه بإمكاننا أن نحدث الفرق معًا**

دورات مؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية

السنوات القادمة، ففى تلك الدورة، وافق المؤتمر على عدة أمور من بينها أنه من المهم إنشاء آلية مناسبة وفعالة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية وتحديد المبادئ التى ستنظم هذه الآلية. كما أنشأ المؤتمر فريق عمل حكومى دولى مفتوح العضوية من الخبراء لتقديم توصيات إلى مؤتمر الدول الأطراف فى دورته الثانية بشأن الآليات أو الهيئات المناسبة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية وبشأن اختصاصات هذه الآليات أو الهيئات.

كما اعتمد المؤتمر نظامه الداخلى وناشد المؤتمر الدول الأطراف ودعا الموقعين على الاتفاقية إلى تكييف تشريعاتها وأنظمتها مع أحكام المؤتمر.

وفيما بعد، اعتمد المؤتمر خلال دورته الرابعة قرارات تتعلق بمشاركة الدول الموقعة وغير الموقعة والكيانات والمنظمات الحكومية الدولية فى أعمال فريق مراجعة التنفيذ وتتعلق بالمنظمات غير الحكومية وآلية مراجعة تنفيذ الاتفاقيةز كما اعتمدت آخر دورات المؤتمر قرارات تحدد موعداً نهائياً لتقديم مشاريع القرارات لينظر فيها المؤتمر، وقرارات تتعلق بمكان انعقاد الدورة العاشرة للمؤتمر، والتى ستُعقد فى الولايات المتحدة الأمريكية.

إنشاء آلية مراجعة التنفيذ

واستمر العمل الذى بدأ فى الجلسة الأولى فى الجلسة الثانية حيث بحث المؤتمر فى نتائج عمل فريق العمل الحكومى الدولى المفتوح العضوية المعنى بمراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتوسع فى شرح المبادئ التى ستنظم الآلية فيما بعد، والتى تم وضعها فى الاجتماع الثالث اللاحق.

وقد توجت الأعمال التحضيرية والمفاوضات التى أجريت فى تلك السنوات، خلال الدورة الثالثة للمؤتمر، باعتماد آلية مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واختصاصاتها. حيث قرر المؤتمر أن تتكون كل مرحلة من مراحل مراجعة الآلية من دورتى مراجعة مدة كل منهما خمس سنوات، وأن تتم مراجعة الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) خلال الدورة الأولى والفصل الثانى (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الأصول) خلال الدورة الثانية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه هى الجلسة التى اعتمد فيها المؤتمر أول قراراته المتعلقة بمنع الفساد، وأنشأ فريق عمل بشأن هذا الموضوع وحدد ولايته mandate. كما اعتمد المؤتمر قرارات موضوعية تتعلق باسترداد الموجودات والمساعدة التقنية.

وبمجرد إنشاء آلية مراجعة التنفيذ، ركز المؤتمر اهتمامه فى دورته الرابعة على تحسين معاييرها واتخذ خلال دورته الخامسة قرارًا بشأن معايير أخرى لعمل فريق مراجعة التنفيذ.

وخلال دورته السادسة اتخذ المؤتمر قرارات حاسمة فيما يتعلق بمواصلة مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال إطلاق الدورة الثانية لآلية مراجعة تنفيذ الاتفاقية وإصدار تكليفات بالعناصر الأساسية للاتفاقية حول كيفية المضى قدمًا فى هذا الصدد لمجموعة مراجعة التنفيذ.

وخلال دورته السابعة وجه المؤتمر اهتمامه إلى تعزيز أوجه التوافق بين المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة المسؤولة عن آليات المراجعة فى مجال مكافحة الفساد.

وخلال دورته الثامنة قرر المؤتمر تمديد فترة الدورة الثانية لآلية مراجعة التنفيذ حتى شهر يونيو ٢٠٢٤.

إنشاء الهيئات الفرعية وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدورة الأولى للمؤتمر قراراتها الأولى بشأن استرداد الموجودات والمساعدة التقنية، وأنشأت بموجبها فريق العمل المعنى باسترداد الموجودات وفريق العمل الحكومى الدولى المؤقت المفتوح العضوية المعنى بالمساعدة التقنية.

وقد رحبت الدورة الثانية للمؤتمر أيضا بالتقارير المتعلقة بعمل فريق العمل الحكومى الدولى المفتوح العضوية المعنى باسترداد الموجودات (مع تمديد تحديد ولايته) وفريق العمل الحكومى الدولى المفتوح العضوية المعنى بالمساعدة التقنية. كما وجه المؤتمر رسالة قوية بشأن الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتعزيز المساعدة التقنية بشأن تنفيذ الاتفاقية.

خلال دورته الرابعة أنشأ المؤتمر اجتماعات فريق الخبراء الحكومى الدولى المفتوح العضوية بشأن التعاون الدولى وحدد ولايتها.

التركيز على مجالات موضوعية محددة بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بإدارة الاتفاقية ورصد تنفيذها، ركز المؤتمر على مجموعة من القضايا الموضوعية المحددة ذات الأهمية على مر السنين.

وقد اعتمد المؤتمر، فى دورتيه الأولى والثانية، قرارات بشأن رشوة موظفى المنظمات الدولية العمومية.

كما اعتمد المؤتمر، فى دورته الرابعة، قرارات بشأن منع الفساد والتعاون الدولى فى استرداد الموجودات، واستمر بحث هذين الموضوعين من خلال قرارات محددة خلال المؤتمرات اللاحقة.

وخلال الدورة الخامسة كان تركيز المؤتمر إلى حد كبير على تعزيز فعالية التعاون فى مجال إنفاذ القانون فى الكشف عن جرائم الفساد فى إطار الاتفاقية، وتعزيز تنفيذ أحكام التجريم الواردة فى الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بالالتماس وتسهيل التعاون الدولى فى مجال استرداد الأصول ومنع الفساد وتعزيز مساهمة الشباب والأطفال فى منع الفساد وتعزيز ثقافة احترام القانون والنزاهة ودور القطاع الخاص فى جهود مكافحة الفساد.

واستمر هذا الاتجاه خلال الدورة السادسة للمؤتمر، التى اتخذت أيضا قرارات بشأن تيسير التعاون الدولى فيما يتعلق باسترداد الموجودات وعائدات الجريمة وتعزيز استرداد الأصول بشكل فعال، وكذلك بشأن تعزيز استخدام الإجراءات المدنية والإدارية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال التعاون الدولى فى إطار الاتفاقية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى منع ومكافحة الفساد، ومنع الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة فى تقديم الخدمات العامة من خلال تطبيق أفضل الممارسات والابتكارات التكنولوجية بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية وتعزيز تنفيذ الاتفاقية فى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالإضافة إلى التركيز من حيث صنع القرار على تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة من أجل التعاون الدولى واسترداد الموجودات، وتعزيز المساعدة التقنية لدعم التنفيذ الفعال للاتفاقية ومنع الفساد وتعزيز تنفيذ الاتفاقية فى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد حولت الدورة السابعة للمؤتمر اهتمامها إلى القضايا الناشئة مثل الفساد المتضمن لكميات هائلة من الأصول والفساد فى الرياضة.

ثم جاءت الدورة الثامنة للمؤتمر التى واصلت التركيز على بعض هذه المواضيع، بما فى ذلك تعزيز التعاون الدولى بشأن استرداد الأصول وإدارة الأصول المجمدة والمصادرة، وتعزيز النزاهة فى القطاع العام فيما بين الدول الأطراف فى الاتفاقية، وحماية الرياضة من الفساد، وتعزيز النزاهة من خلال زيادة الوعى العام، وتنفيذ الالتزامات الدولية لمنع ومكافحة الرشوة وفقا لما هو محدد فى الاتفاقية، ومنع الفساد وتعزيز تنفيذ الاتفاقية فى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز استرداد الأصول من أجل دعم خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما بحثت الدورة بعض المحاور الجديدة، بما فى ذلك الحاجة إلى معالجة فعالية هيئات مكافحة الفساد فى مكافحة وقياس الفساد، ومنع ومكافحة الفساد من حيث علاقته بالجرائم التى لها تأثير على البيئة، وتعزيز التعاون بين الهيئات المعنية وأجهزة الرقابة العليا وهيئات مكافحة الفساد لمنع ومكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية بالإضافة إلى تعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور البرلمانات الوطنية والهيئات التشريعية الأخرى فى منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.

وخلال دورته التاسعة التى عقدت مؤخرًا، وبالإضافة إلى متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد (أدناه)، فقد اتخذ المؤتمر قرارات بشأن قضايا تشمل التعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد خلال أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافى منها (إعلان شرم الشيخ)، والتعاون بين مؤسسات التدقيق العليا وهيئات مكافحة الفساد من أجل منع ومكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية على المستويات الإقليمية، والتعاون الدولى فى إنفاذ قانون مكافحة ومنع الفساد، واستخدام معلومات الملكية المفيدة لتسهيل التعرف على عائدات الجريمة واستردادها وإعادتها وتعزيز التثقيف فى مجال مكافحة الفساد وزيادة الوعى والتدريب.

إلى الأمام فى مكافحة الفساد: جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقد اعتمد المؤتمر خلال دورته الثامنة مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة فى وقت لاحق برقم ٢٧٦/٧٤، حول المضى قدماً فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لعقد دورة استثنائية للجمعية والتى تم عقدها فى عام ٢٠٢١.

عقدت أول دورة استثنائية للجمعية العامة على الإطلاق بشأن التحديات والتدابير الهادفة إلى منع ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولى والتى عمل المؤتمر كهيئة تحضيرية لها فى الفترة من ٢ إلى ٤ يونيه ٢٠٢١. وقد اعتمدت الجمعية خلال تلك الدورة الاستثنائية الإعلان السياسى التاريخي: «التزامنا المشترك بالتصدى الفعال للتحديات وتنفيذ تدابير لمنع ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي». وقد وفر هذا الإعلان السياسى إطاراً مفاهيمياً متيناً واستشرافياً ومجموعة مبتكرة من الولايات للمؤتمر والدول الأطراف فيه والمجتمع الدولى بأسره لسنوات قادمة.

وخلال دورته التاسعة التى عقدت فى شرم الشيخ فى مصر بحث المؤتمر بعناية وقرر أفضل السبل لمتابعة الدورة الاستثنائية وتحقيق الالتزامات الواردة فى الإعلان السياسي.

الطريق أمامنا يتضح من خلال هذا العرض الموجز أن المؤتمر بحث مجموعة واسعة النطاق من القضايا الموضوعية على مر السنين وأن المؤتمر قد كيف نطاق عمله مع تطور أو ظهور القضايا المتعلقة بالفساد. كان استرداد الأصول ومنع الفساد على جدول أعمال المؤتمر منذ البداية، ولكن المؤتمر اتخذ نهجاً أكثر عمقاً تجاه هذه القضايا، بدعم من هيئاته الفرعية. وقد أدى تركيز المؤتمر على جميع المجالات الموضوعية المذكورة أعلاه إلى إصدار تكليفات لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وشركائه بجمع المعلومات وإجراء الدراسات ووضع الأدلة أو تقديم المساعدة التقنية. كما أن التقارير التى أعدتها الأمانة استجابة لهذه التكليفات قد أوجدت كماً هائلاً من المعارف القائمة على المعلومات التى تم جمعها من الدول الأطراف.

على الرغم من أنه تم تحقيق الكثير خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، منذ الدورة الأولى للمؤتمر، فما يزال أمامنا الكثير من الأعمال، ومن أهمها تنفيذ الإعلان السياسى الذى اعتمدته الجمعية العامة، والذى يشمل فى حد ذاته مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية، بما فى ذلك الموضوعات الجديدة والناشئة.

فى العام القادم، ومع احتفالنا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية من جانب الجمعية العامة، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الذى يعمل كأمانة عامة للمؤتمر، بدراسة إنجازات وتحديات العشرين عامًا الماضية عن قرب وسنعتمد على المجتمع الدولى فى مساعدتنا على القيام بعمل أفضل وأكثر فى منع ومكافحة الفساد.

وبينما يقترب حلول هذه المناسبة التاريخية، فمن المهم أن نتذكر كلمات الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك فى مقدمته للاتفاقية، والتى لا تزال ماثلة فى رؤية الأمين العام الحالى فى «جدول أعمالنا المشترك»:

إذا تم تطبيق هذه الأداة الجديدة بشكل كامل، فإنها يمكن أن تحدث فرقًا حقيقيًا فى نوعية الحياة لدى ملايين الأشخاص حول العالم. ومن خلال إزالة واحدة من أكبر العقبات التى تعوق التنمية، يمكن أن تساعدنا فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كونوا مطمئنين إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ستبذل قصارى جهدها لدعم جهود الدول لمحو الفساد من على وجه الأرض. إنه تحدٍ كبير، لكننى أعتقد أنه بإمكاننا أن نحدث الفرق معًا.

> كان استرداد الأصول ومنع الفساد على جدول أعمال المؤتمر منذ البداية، ولكن المؤتمر اتخذ نهجاً أكثر عمقاً تجاه هذه القضايا، بدعم من هيئاته الفرعية. وقد أدى تركيز المؤتمر على جميع المجالات إلى إصدار تكليفات لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وشركائه بجمع المعلومات وإجراء الدراسات ووضع الأدلة أو تقديم المساعدة التقنية

> على الرغم من أنه تم تحقيق الكثير خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، منذ الدورة الأولى للمؤتمر، فما يزال أمامنا الكثير من الأعمال، ومن أهمها تنفيذ الإعلان السياسى الذى اعتمدته الجمعية العامة، والذى يشمل فى حد ذاته مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية، بما فى ذلك الموضوعات الجديدة والناشئة

> فى العام القادم، ومع احتفالنا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية من جانب الجمعية العامة، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الذى يعمل كأمانة عامة للمؤتمر، بدراسة إنجازات وتحديات العشرين عامًا الماضية عن قرب وسنعتمد على المجتمع الدولى فى مساعدتنا على القيام بعمل أفضل وأكثر فى منع ومكافحة الفساد

النموذج الأول لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف COSP فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

إعداد قادة المستقبل لمكافحة الفساد

بقلم:
ليزلى ريد
مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر *

جعلت الحكومة المصرية من مكافحة الفساد أولوية أساسية لها، ويسر الحكومة الأمريكية – من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – دعم هذا الجهد من خلال شراكتنا المتميزة مع هيئة الرقابة الإدارية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. من خلال عملنا سوياً، لدينا القدرة على بناء مؤسسات أكثر كفاءة وأعلى شفافية فى مصر.

وكما قالت السيدة/ سامانثا باور رئيسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤخرًا: "إن الفساد هو فى الأساس فعل عكسى مضاد للتطور." إنه يضر بالتنمية الاقتصادية طويلة الأجل، ويثير مخاوف استثمارات القطاع الخاص، ويزيد من عدم المساواة، بل إنه يضر بالبيئة. لا يمكن تحقيق رؤية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتمثلة فى خلق اقتصاد أكثر شمولاً وتنافسية لصالح جميع المصريين دون القضاء على عبء الفساد على الفئات الأكثر ضعفاً. من خلال مشروع الحوكمة الاقتصادية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ندعم جهود هيئة الرقابة الإدارية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز مسار التحوّل الرقمى لرفع جودة الخدمات المقدمة وتيسير الوصول إليها، وإنفاذ مبدأ المساءلة.

خلال نوفمبر الماضى، كان من دواعى سرورى أن ألتقى بالجيل القادم من القادة فى مجال مكافحة الفساد خلال مؤتمر النموذج الأول لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. حيث تم تنظيم المؤتمر من قبل مشروع الحوكمة الاقتصادية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية وجامعة القاهرة. شارك ١٤٠ طالب وطالبة من جامعة القاهرة فى تنفيذ نموذج المحاكاة حيث أصبح الطلاب ممثلين عن الدول المختلفة واتخذوا أدوار الخبراء الدوليين لإجراء المناقشات الحيوية حول جوانب مكافحة الفساد. لقد شاهدت كيف اقترح الطلاب عدداً من التدابير والسياسات المدروسة اللازمة لبناء عالم خالٍ من الفساد وأُعجبت بمدى حماسهم والتزامهم لإحداث التغيير المنشود.

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية بدعم ورعاية ١٥ طالباً ممن شاركوا فى نموذج المحاكاة للحضور والمشاركة الفعلية فى المؤتمر الرسمى للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذى تم عقده فى مدينة شرم الشيخ. فى كلا المؤتمرين، عرض الطلاب أفضل ما يتسم به شباب مصر وهو: الذكاء والتفانى والشغف والمهارات. لقد أثبتوا بالفعل أنهم قادرون على أن يصبحوا قادة المستقبل وقوة الدفع لجهود مكافحة الفساد فى بلادهم.

وبناءً على نجاح هذه المبادرة المتميزة، تعتزم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توسيع نطاق التعاون مع هيئة الرقابة الإدارية وتكرار هذا المؤتمر النموذجى فى الجامعات المصرية الأخرى.

فى الختام، أود أن أتقدم بالشكر لشركائنا وجميع الشباب فى مصر ممن شاركوا فى هذا المسعى وأتطلع إلى مواصلة العمل معهم فى السنوات المقبلة للحد من الفساد.

* تولت ليزلى ريد مهامها كمديرة لبعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر فى أغسطس٢٠٢٠، بعد أن شغلت منصب مدير البعثة فى العديد من البلدان الأخرى حيث ساهمت بجهد ملحوظ فى التصدي للعديد من الأزمات الإنسانية في تلك البلدان مثل (أوغندا- إثيوبيا - جنوب إفريقيا).
جدير بالذكر أن ريد خريجة كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس، وجامعة كاليفورنيابسان دييجو.

- طلاب الجامعة وممثلو هيئة الرقابة الإدارية وجامعة القاهرة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى الحفل الختامى للنموذج الأول لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – ١٦ نوفمبر ٢٠٢١

- طلاب جامعة القاهرة فى الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يلتقون مع السيد/ جوناثان كوهين السفير الأمريكى بالقاهرة، والسيدة/ ليزلى ريد مديرة بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى شرم الشيخ فى الفترة من ١٣ – ١٧ ديسمبر ٢٠٢١

كان من دواعى سرورى أن ألتقى بالجيل القادم من القادة فى مجال مكافحة الفساد خلال مؤتمر النموذج الأول لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. حيث تم تنظيم المؤتمر من قبل مشروع الحوكمة الاقتصادية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية وجامعة القاهرة. شارك ١٤٠ طالب وطالبة من جامعة القاهرة فى تنفيذ نموذج المحاكاة

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية بدعم ورعاية ١٥ طالباً ممن شاركوا فى نموذج المحاكاة للحضور والمشاركة الفعلية فى المؤتمر الرسمى للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذى تم عقده فى مدينة شرم الشيخ

مصر . دائماً

الرقابة الادارية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

EACA

ضمير الوطن

إعلان شرم الشيخ

العالم فى مواجهة الفساد

وقائع الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

رفع الأعلام بحضور رئيس الوزراء

مصر تتسلم رئاسة مؤتمر الدول الأطراف

الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء يشهد مراسم رفع الأعـلام بصورة مشتركة بحضور الرئيس الحالى للمؤتمر السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئـيس هيئة الـرقـابـة الإداريـة وتسلمه الـرئـاسـة مـن الرئيس السابق للمؤتمر السيد حـارب سعيد العميمى رئيس ديـوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية الـمـتـحـدة الـشـقـيـقـة وبـحـضـور الـدكـتـورة غـادة والـى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بـالـمـخـدرات والجريمة واللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء.

انتخاب الوزير حسن عبدالشافى رئيساً للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف

تسلم رئيس الرقابة الإدارية "المطرقة" وهو غرض رمزى للمؤتمر من رئيس الدورة السابقة الدكتور حارب سعيد العميمى رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية الشقيقة.
وشهد مراسم الانتخاب الدكتورة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية فى الجلسة الافتتاحية

عازمون على السعى لتغيير عالمنا للأفضل مهما كانت التحديات

خلال الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ألقى السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية كلمة ترحيب بضيوف مصر أكد فيها أن المؤتمر يمثل منصة أساسية للتشاور وتبادل الخبرات من أجل صون وحماية مقدرات شعوبنا مشيراً إلى الاصرار على السعى لتغيير العالم إلى الأفضل مهما كانت التحديات ..

قال رئيس هيئة الرقابة الإدارية فى كلمته..

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة، صباح الخير،

إنه من دواعى سرورى أن أرحب بكُم جميعاً بمدينة شرم الشيخ "مدينة السلام" على أرض مصر الغالية مهد الحضارة والتاريخ"، فأهلاً بكم فى بلدكم الثانى مصر.

كما أود أن أشكركم على الثقة التى منحتموها لى بانتخابى رئيسا للمؤتمر فى دورته التاسعة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سعادة السيد / حارب سعيد العميمى، رئيس ديوان المحاسبة فى دولة الإمارات العربية المتحدة، على توجيهنا باقتدار خلال التحضيرات لهذه الدورة من المؤتمر.

إن هذا المؤتمر يُشكل منصة أساسية لنا جميعاً لنتشاور ونتبادل الخبرات بهدف صون وحماية مُقدرات شعوبنا، وأن نؤكد على أننا جميعاً عازمون على السعى لتغيير عالمُنا نحو الأفضل مهما كانت التحديات من أجل أولئك الذين نتحمل مسئوليتهم.

مرة أخرى أرحب بكم جميعاً على أرض مصر أملاً أن نُقدم لمُجتمعاتنا كل ما يُمكن أن يحمله المستقبل لهم من آمال وطموحات، أتمنى لكم النجاح والتوفيق فى أعمال هذا المؤتمر الذى نرجو أن تصبو قراراته إلى حجم المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا جميعاً،خاصة أثناء الطوارئ وأوقات الأزمات من أجل توفير حياة كريمة ملؤها العدل والرخاء والتنمية والازدهار لشعوبنا.

رئيس الوزراء خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر:

اهتمام الدولة بالفئات التى عانت التهميش لسنوات طويلة جزء من مكافحة الفساد

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء على أهمية التعامل مع منع ومكافحة الفساد، باعتبارها قضية محورية تتداخل مع كافة أوجه التنمية المختلفة، مشيرا أن الفساد ليس فقط شأناً محليا، ولكنه عابر للحدود، وهو ما يفرض علينا ضرورة التعاون الجاد والمُثمر فى مكافحته

رئيس الوزراء الذى استهل كلمته بالترحيب برؤساء وفود الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لحضور مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، قال أن الفساد يشكل أحد العقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تقوِّض النمو والازدهار وتعيق تحقيق جودة الحياة، وتؤدى إلى ارتفاع معدلات الفقر وضعف الثقة فى المؤسسات العامة، كما تؤثر سلباً على حقوق الإنسان،

و نـوّه رئيس الـوزراء، خـلال كلمته، إلـى أن دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ سطر مواد تلزم فيها الدولة أجهزتها بمحاربة الفساد، كما أن نصوصه أكدت على أن الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية لديها الاستقلال الفنى والمالى والإداري، كما ألزم الدستور وحدات الدولة المعنية، بالمشاركة فى وضع استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة الفساد، مشيرا إلى أن تلك الالتزامات تنعكس، بشكل مباشر، على بناء جهود التنمية وحقوق الإنسان.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: لقد تبنينا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادى فى عام ٢٠١٦ بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، وخفض معدلات الدين العام، لافتا إلى أن كل ذلك، بالإضافة إلى سلسلة المشروعات القومية التى تقوم الدولة بتنفيذها، أدى إلى خلق فرص عمل، وتحسين معيشة المواطن، والعمل على الانتقال من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسميّ، بما يُقلل من مُمارسات الفساد.

كما أشار رئيس الـوزراء إلـى أنـه خـلال السنوات الماضية، عملت الدولة المصرية بجد وجهد لتعزيز الحماية الاجتماعية، ومن ثم يأتى برنامج «تكافل وكرامة» باعتباره أحد برامج التحويلات النقدية المشروطة الرائدة، بشهادة المؤسسات الدولية، فى هذا المجال، والذى وصل عدد المستفيدين منه فى عام ٢٠٢١ إلى حوالى ٣,٨ مليون أسرة.

وقال الدكتور مدبولي: تأتى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» على رأس البرامج التى تهدف لتحسين المعيشة وجودة الحياة لما يقرب من ٦٠ مليون مواطن مصري، ينتشرون فى الريف المصري، وتقدر استثمارات هذه المبادرة بما يزيد على ٤٥ مليار دولار أمريكي، مؤكدا أن الاهتمام حاليا بهذه الفئات المهمشة لسنوات طويلة يعتبر فى حد ذاته مكافحة للفساد وأشكال التمييز وعدم المساواة، والجمهورية الجديدة تقدم الأمل لكل المصريين للعيش فى كرامة ورخاء وتقدم.

وأضـاف رئيس الـوزراء أن مصـر أطلقت كذلك استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦، والتى وضعت مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة وإرساء قيم النزاهة والشفافية ضمن مبادئها الأساسية، وهى الاستراتيجية التى نعتبرها متعددة الأبعاد من خلال محاورها الأربعة المتمثلة فى الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوى الهمم والشباب وكبار السن، والتثقيف وبناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان.

كما أكد مدبولي، خلال كلمته، أن الفساد، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يؤثر بصورة كبيرة على جودة الحياة، وبالتالى فإن تحسين جودة الحياة يقلل من انتشار الفساد، لافتا إلى حرص مصر خلال السنوات القليلة الماضية على تعزيز الحق فى السكن اللائق، من خلال تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة، وتوفير الإسكان الاجتماعي، وتوسعة نطاق تغطية مرافق المياه والصرف الصحى فى ريف وحضر مصر.

وفى الوقت نفسه، أشار الدكتور مصطفى مدبولى إلى أن الرقمنة وميكنة الخدمات الحكومية تأتيان على رأس أولويات الدولة المصرية، حيث يمكن للرقمنة الحد من الفساد من خلال الفصل بين طالب الخدمة ومُقدمها، وتعزيز الشفافية، والرقابة على المؤسسات، كما تأتى العاصمة الإدارية الجديدة لتكون محفزاً للإصلاح الإداري، بما تشتمل عليه من أحدث الأساليب فى إدارة شئون الدولة، وما تُمثله من نموذج فى تعزيز الرقمنة وميكنة الخدمات الحكومية.

كما أكد رئيس الوزراء أن الدولة تعى جيداً أن مكافحة الفساد لا تقع على عاتق الحكومات وحدها، وإنما للشعوب دور أساسي، ولذلك فقد بذلت الجهد الوافر خلال السنوات الماضية لتعزيز الشمولية وتمكين المرأة والشباب، وذلك إيماناً منها بأن تمكين المرأة يسهم فى تعزيز جهود الدولة؛ حيث اتخذت الدولة إجراءات حاسمة وفاعلة لتعزيز التمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعي للمرأة، كما تعمل على دمج الشباب فى عمليات صُنع وتنفيذ السياسات العامة؛ إيمانا منها بأنهم عماد المستقبل وضرورة خلق جيل جديد رافض لظاهرة الفساد.

وأضاف مدبولى أننا لا نزال جميعاً نواجه تحديات كبيرة ناتجة عن الآثار السلبية لجائحة كورونا، إلا أن الجهود المصرية فى التعامل مع الأزمة أثبتت قُدرة الدولة على التصدى للأزمات، ومن ثمّ فلابد للمجتمع الدوليّ أن يعمل جاهداً على وضع الأطر والآليات اللازمة لتعزيز جاهزية المؤسسات العامة وقُدرتها على منع ومكافحة الفساد خلال الأزمات والطوارئ، مؤكدا أن الدول الأطراف أصابت باختيارها ذلك الأمر المهم موضوعاً لإعلان هذا المؤتمر.

كما أكد رئيس الوزراء أنه، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المُتحدة لمكافحة الفساد، فإن رؤية الدولة المتمثلة فى استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تعكس التوجهات العالمية والإقليمية، والمتمثلة فى الأهداف السبعة عشر للتنمية المُستدامة التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى أجندة ٢٠٦٣، التى صادقت عليها القمة الأفريقية فى عام ٢٠١٥ وما نتج عنها من الخطة العشرية الأولى ٢٠١٤-٢٠٢٣ لتنفيذ الأجندة، لافتا إلى التزام مصر بالتعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد، وتسعى لتبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الشقيقة والصديقة فى هذا المجال.

واختتم الدكتور مصطفى مدبولى كلمته بالإعراب عن خالص أمنياته بالتوفيق والنجاح فى أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مؤكدا ثقته التامة فى أن هذه الدورة سوف تخرج بقرارات تدعم الجهود الهادفة لمنع ومكافحة الفساد، بما يحقق الرفاهية والرخاء لشعوبنا جميعا.

الرئيس يتابع برنامج حياة كريمة بشكل مباشر لإيمانه بأنه يمكن أن يحقق نقلة كبيرة فى مواجهة الفقر وتعزيز حقوق المواطن بعيدا عن الفساد

خلال السنوات الماضية، عملت الدولة المصرية بجد وجهد لتعزيز الحماية الاجتماعية، ومن ثم يأتي برنامج «تكافل وكرامة» باعتباره أحد برامج التحويلات النقدية المشروطة الرائدة، بشهادة المؤسسات الدولية، في هذا المجال، والذي وصل عدد المستفيدين منه في عام ٢٠٢١ إلى حوالى ٣,٨ مليون أسرة.

الرقمنة وميكنة الخدمات الحكومية تأتيان على رأس أولويات الدولة المصرية، حيث يمكن للرقمنة الحد من الفساد من خلال الفصل بين طالب الخدمة ومُقدمها، وتعزيز الشفافية، والرقابة على المؤسسات

أشاد بجهودها فى التصدى للفساد

رئيس الوزراء يتفقد جناح هيئة الرقابة الإدارية

تفقد الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، ، جناح هيئة الرقابة الإدارية المقام بمركز المؤتمرات الدولية بمدينة شرم الشيخ، على هامش مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ورافقه عدد من الوزراء، ومحافظ جنوب سيناء، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، وبعض مسئولى الجهات المعنية.

وخلال جولته، استمع رئيس الوزراء لشرح من اللواء حسن عبدالشافى، رئيس الهيئة، حول مكونات الجناح، والذى أشار إلى أن الجناح يتكون من خمسة أجزاء، تتمثل فى تخصيص شاشات تفاعلية لعرض الموقع الرسمى لهيئة الرقابة الإدارية، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بجانب جهود الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، كما تم تخصيص جانب من الجناح للمركز الإعلامى للهيئة، ومجالات التعاون للهيئة، كما يتوافر شاشات أخرى لعرض الأفلام التسجيلية والحملات الترويجية والدعائية لأنشطة الرقابة الإدارية، إلى جانب شاشة لعرض تمثال ثلاثى الأبعاد للإلهة «ماعت»، وهى إلهة الحق والعدل والنظام فى الكون، وترمز للعدالة لدى المصريين القدماء، وهو شعار الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية لفت إلى أن هناك جانبا مخصصا فى جناح الهيئة للمنشورات والمطبوعات المتعلقة بالهيئة، منها تقرير المتابعة الثانى للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من ٢٠١٩-٢٠٢٢، كما تشمل المطبوعات أبرز جهود مكافحة الفساد الرياضى، ومنشورات الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، إلى جانب مجلة «ضمير وطن» ، التى تمزج بين الجانبين الأكاديمى والعملى فى مجال مكافحة الفساد.

رئيس الوزراء أثنى على الجناح المميز لهيئة الرقابة الادارية، مشيدا كذلك بالمطبوعات التى توضح وتبرز جهود الهيئة فى مجال التصدى ومحاربة الفساد بكل أشكاله، موجها الشكر لكل مسئولى الهيئة على ما يقومون به من جهد كبير فى هذا الصدد.

الوزير حسن عبدالشافى خلال المؤتمر الصحفى

مصر قطعت شوطاً طويلاً فى تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد

أكد اللواء حسن عبدالشافى رئيس هيئة الرقابة الإدارية أن مصر قطعت شوطاً طويلا فى تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، جاء ذلك خلال كلمته فى المؤتمر الصحفى الذى انعقد على هامش اجتماعات الدورة التاسعة وقال رئيس الهيئة فى كلمته..

أرحب بكم جميعاً بمدينة شرم الشيخ على أرض مصر ، وأتمنى لكم إقامة طيبة .

يسعدنى التواجد فى هذا المؤتمر الصحفى الذى سيساعد على نقل مُلخص مُشاورات العالم حول مكافحة الفساد وهو ما يساهم فى رفع وعى شعوب العالم بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته.

فى ضوء أن هذا المؤتمر يعقد كل عامين لمناقشة قضية غاية فى الأهمية تشغل المجتمع الدولى وهى منع ومكافحة الفساد رغم الظروف الاستثنائية المترتبة على جائحة كورونا فإن المشاركة فى المؤتمر تأتى بشكل غير مسبوق حيث يُشارك أكثر من ٣٠٠٠ خبير يمثلون الدول والمنظمات الدولية والاقليمية منهم أكثر من ١٥٠٠ فرد مُشاركة فعلية، علاوة على عدد ٤٠٠ممثل من منظمات المجتمع المدنى، كما أنه من ضمن المشاركين عدد ٥ رؤساء جمهورية بشكل افتراضى، ٢٦ وزيراً من بينهم ١٦وزيراً مُشاركة فعلية، و٦٣ رئيساً لهيئات مكافحة الفساد من بينهم ٥٤ مُشاركة فعلية، و٢٥ نائب وزير من بينهم ١٧ مُشاركة فعلية.

وتفضل بإفتتاح المؤتمر السيد الدكتور مصطفى كمال مدبولى رئيس مجلس الوزراء المصرى، الأمر الذى يؤكد على دعم القيادة السياسية فى مصر لاجراءات وسياسات منع ومكافحة الفساد.

وخلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدورته التاسعة تم انتخاب أعضاء هيئة مكتب المؤتمر وقد شرفت مصر بانتخابها رئيس للمؤتمر فى شخص رئيس هيئة الرقابة الإدارية وعضوية ثلاثة نواب من دول باكستان وبولندا وهندوراس ومقرر من دولة بلجيكا وذلك لمدة سنتين وحتى ٢٠٢٣.

وتتضمن الفعاليات والتى ستستمر لمدة خمسة أيام بدأت بقيام ممثلى الدول الأطراف فى الاتفاقية الأممية الإدلاء ببياناتهم وتتضمن أبرز الممارسات الناجحة فى مجال منع ومكافحة الفساد، كما سيتم مناقشة العديد من الموضوعات أبرزها الوقاية من الفساد وآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والتعاون الدولى بين الدول واسترداد الموجودات وأخيرا أوجه التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية متعددة الأطراف.

كما أن هناك ٩ قرارات أخرى من المُنتظر أن يناقشها المؤتمر بهدف تبنيها ومازالت المفاوضات تجرى حولها بشكل طيب للغاية فى مجالات تعزيز التعاون الدولى لتنفيذ الاتفاقية الأممية، واسترداد الموجودات، وطلب الحكومة الأمريكية استضافة المؤتمر فى دورته العاشرة عام ٢٠٢٣، وتشارك مصر فى طرح ٤ قرارات منها، وهو ما يبين الدور المصرى فى تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد.

وعلى الصعيد الموضوعى، اقترحت مصر إعلان شرم الشيخ تحت عنوان «تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافى»، وهو ما لقى دعماً دولياً ونأمل أن يتم تبنى هذا الإعلان بتوافق المجتمع الدولى لتعزيز جهود مكافحة الفساد فى ظل جائحة كورونا وفى مرحلة التعافى منها.

ولقد حرصت مصر على مُشاركة كافة الأطراف حيث تم اتخاذ كافة الإجراءات الطبية اللازمة لتسهيل إجراءات مُشاركة الجميع بالمؤتمر وخروجه بهذه الصورة رغم الظروف الاستثنائية العالمية.

ويشهد المؤتمر أيضا العديد من الفعاليات الجانبية التى بلغت ٧٠ حدثاً جانبياً، تنظم مصر منها عدد ٣ أحداث جانبية لمناقشة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أبرز الممارسات والتحديات، واسترداد الموجودات، ودور وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. لتبادل أبرز الممارسات الناجحة بين الدول الأطراف بالاتفاقية.

ولعلنا فى هذا السياق نؤكد أن مصر قطعت شوطا طويلا فى تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد والتى سيتم استعراضها بشكل موسع خلال فعاليات المؤتمر...، كما أن مصر من خلال رئاستها للدورة التاسعة للمؤتمر على مدار عامى ٢٠٢١-٢٠٢٣ سوف تواصل جهودها لتعزيز التعاون الدولى على منع ومكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره.

الفيلم الرسمى للدورة التاسعة من مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - بشرم الشيخ.
"جهود الدولة المصرية فى مجال منع ومكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية".
https://aca.gov.eg/News/1994.aspx

رئيس الوفد المصرى..
إعلان شرم الشيخ نقطة الانطلاق للعمل الدولى المشترك

اللواء/ عمرو عادل:

مصر حريصة على تبنى منهج ثابت فى مواجهة الفساد

أكد اللواء عمرو عادل نائب رئيس هيئة الرقابة الإدارية أن أزمة انتشار وباء كورونا وما تبعها من تداعيات، على ضرورة تعزيز التدابير لمنع ومكافحة الفساد وقال اللواء عمرو فى نص كلمته فى الجلسة الافتتاحة بصفته رئيس الوفد المصرى..

السادة رؤساء وفود الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيدة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

السادة أعضاء مكتب الدورة التاسعة.

السيدات والسادة.

بداية أتقدم بخالص التهنئة لمعالى الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية على انتخاب سيادته رئيساً للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأتمنى له التوفيق فى مهمته القادمة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسيادة الدكتور حارب سعيد العميمى رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات على فترة رئاسته للدورة الثامنة للمؤتمر.

اسمحوا لى أن أنقل ترحيب مصر قيادة وشعباً بانعقاد المؤتمر على أرضها وبتشريف تلك الكوكبة من كبار المسئولين والخبراء الدوليين الذين حرصوا على الحضور وإثراء فعاليات المؤتمر آملين تحقيق نتائج إيجابية ترقى لطموحات شعوبنا باستمرار تطوير ودعم أعمال منع ومكافحة الفساد.

الحضور الكريم ،،،

لقد حرصت مصر منذ انضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥ على تبنى منهج ثابت يرتكز على استمرار تطوير جهودها ودعم العمل الدولى للتواكب مع الاتفاقية، وقد تأكد ذلك بتقارير دورتى الاستعراض الأولى والثانية حيث تم تنفيذ العديد من الإجراءات منها:

فى مجال التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد، صدر دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٤ متضمنا التزام الدولة بمكافحة الفساد وأكد على استقلال الأجهزة الرقابية فنيا وماليا وإدارياً، وفى ذات العام تم تعديل قانون مكافحة غسل الأموال والتوسع فى جريمة المصدر وإلزام كافة الجهات المعنية بالإخطار بالاشتباه فى حالات جرائم غسل الأموال.

وفى عام ٢٠١٧ تم تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية والتوسع فى نطاق اختصاصاتها وإضافة مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال والكسب غير المشروع واستغلال الصفة العمومية، كما تضمن القانون إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد كأول أكاديمية تدريبية متخصصة على المستوى القارى والإقليمى بهدف رفع الوعى وبناء القدرات وتعزيز التعاون الدولى وتبادل الخبرات بشأن سبل الوقاية من الفساد ومكافحته.

كما تم تعديل قانون العقوبات عام ٢٠١٨ و إضافة

فى مجال التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد، صدر دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٤ متضمنا التزام الدولة بمكافحة الفساد وأكد على استقلال الأجهزة الرقابية فنيا وماليا وإدارياً، وفى ذات العام تم تعديل قانون مكافحة غسل الأموال والتوسع فى جريمة المصدر وإلزام كافة الجهات المعنية بالإخطار بالاشتباه فى حالات جرائم غسل الأموال

تجريم رشوة الموظف العام الأجنبى وموظفى المؤسسات الدولية العمومية ليتوافق مع قرارات الدورة الخامسة للمؤتمر ببنما عام ٢٠١٣.

وكذلك تم إصدار قانون التعاقدات العامة عام ٢٠١٨ ليتوافق مع المعايير الدولية والمادة رقم ٩ من الاتفاقية، وفى ذات الإطار تنفذ مصر مشروعاً طموحاً للتحول الرقمى من خلال ميكنة أعمال كافة الجهات الحكومية وربطها إلكترونياً لتبسيط الإجراءات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن تبنى نظام إلكترونى لإجراءات التقاضى الجنائى والمدني.

وتماشيا مع المادة الخامسة من الاتفاقية تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمرحلتيها الأولى ٢٠١٤ – ٢٠١٨ والثانية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والتى توافقت مع إعلان مراكش بالمغرب.

وقد أسفرت نتائج المتابعة للمرحلة الثانية عن تحقيق نحو ٨٥ ٪ من المستهدف إنجازه خلال الفترة وذلك فى ظل ظروف صعبة يمر بها العالم أجمع نتيجة لانتشار جائحة "كوفيد ١٩" وحرصت مصر على نشر تقرير نتائج المتابعة إعمالاً لمبدأ الشفافية.

الحضور الكريم ،،،

إن الإعلان السياسى الذى تم اعتماده بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى يونيو ٢٠٢١ يعد وثيقة دولية لمنع ومكافحة الفساد، ولقد قامت مصر بتبنى مشروع قرار إجرائى لمتابعة تنفيذه وندعو الدول للتوافق عليه.

السيد الرئيس ،،،

لقد أظهرت أزمة انتشار جائحة كورونا وما استتبعته من مشاكل اجتماعية واقتصادية ضرورة التعاون الدولى لتعزيز التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الفساد

لقد أظهرت أزمة انتشار جائحة كورونا وما استتبعته من مشاكل اجتماعية واقتصادية ضرورة التعاون الدولى لتعزيز التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الفساد فى وقت الأزمات والكوارث والتعافى منها

فى وقت الأزمات والكوارث والتعافى منها، ومن هنا يأتى إعلان شرم الشيخ الذى تقدمت به مصر، ليكون بمثابة نقطة الانطلاق للعمل الدولى المشترك، وأدعو كافة الدول الأطراف إلى تبنى هذا الإعلان الهام، الذى يؤكد فى جوهرة على شراكاتنا وتعاوننا الدولي.

وفى الختام أتوجه بالشكر إلى جميع السادة أعضاء سكرتارية مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة على الدعم التقنى والتنسيق الفعال لاستضافة مصر للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف بمدينة شرم الشيخ، وتعرب مصر عن ثقتها الكبيرة فى شخص سيادتكم وهيئة مكتب المؤتمر على قيادة منظومة العمل خلال الدورة التاسعة لتفعيل تنفيذ أهداف الاتفاقية، والعمل على تعزيز التعاون الإقليمى والدولى لمنع ومكافحة الفساد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

مؤتمر شرم الشيخ فرصة لتعزيز التعاون العالمى ضد الفساد

فى كلمته خلال افتتاح الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى تعقد فى شرم الشيخ بمصر، شدد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، على أن معالجة الفساد أمر ضرورى لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة الديمقراطية.

وفى كلمته التى ألقاها عبر رسالة مصورة، أكد السيد غوتيريش أن معالجة الفساد "خطوة مهمة نحو التنمية الشاملة والمستدامة."

وأشار إلى أن الفساد الذى ينتشر فى المجتمعات يقوّض ثقة الناس فى القادة والمؤسسات، ويعمّق انعدام المساواة ويغذى التهكّم والاغتراب ويعزز العقبات التى تواجه النساء والفتيات، على حد تعبيره.

وقال: "إن تفضيل الجشع على الحاجة، يضرّ بنا جميعا. بينما تستثمر البلدان فى التعافى من جائحة كوفيد-١٩، يجب علينا الحذر من تحويل مسار الموارد الحيوية من قبل الانتهازيين المجرمين."

وتعتبر هذه الاتفاقية الصك القانونى الدولى الشامل الوحيد فى مواجهة الفساد الذى يهدد أمن الدول ويعرقل جهود التنمية المستدامة حول العالم.

وقال السيد غوتيريش: "هذا المؤتمر هو فرصتنا للالتقاء لتعزيز التعاون وتسريع العمل العالمى ضد الفساد. دعونا نعيد إحياء الأمل والثقة فى المؤسسات. حان الوقت الآن للعمل من أجل مستقبل أكثر أمانا وازدهارا وعدلا."

فيلم وقائع المؤتمر

https://www.facebook.com/UNVienna/videos/452178672921218

د.غادة والي

المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

محفل دولى يكتسب أهمية فريدة.. و مكافحة الفساد تظل أولوية

فى كلمتها أمام الحضور، قالت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة والى، إن مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو محفل دولى ذو أهمية فريدة.

ووصفت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الجائحة بأنها "نداء صحوة عالمي" لدعم النزاهة. وقالت: "يخسر العالم تريليونات الدولارات سنويا بسبب الفساد، فى وقت نحتاج فيه لكل دولار من أجل زيادة الاستثمارات العامة... وكما يتسبب الفساد فى تعريض الأشخاص للمصاعب، فإنه يُساهم كذلك فى تمكين المجرمين والمهربين والإرهابيين."

وأضافت أن أغلب دول العالم صدّقت على التزاماتها بهذه الاتفاقية، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فى الاتفاقية ١٨٩ دولة، وقالت: "يضع هذا مسئولية خاصة على مؤتمر الدول الأطراف، لاسيما فى هذه اللحظة الفارقة التى يواجه فيها العالم تحديات هائلة وكذلك فرصا كبيرة فى مجال مكافحة الفساد."

وأشارت إلى أن هذه الدورة تحظى بأهمية استثنائية، "فالعالم فى أمسّ الحاجة لمبادئ الشفافية والنزاهة والتعافى من أزمة كوفيد بشكل عادل ومتساوٍ، دون إقصاء أحد، فقد تحولت الجائحة من أزمة صحية عالمية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية."

وأكدت والى أن هذا المؤتمر تقع على عاتقه مسئولية متابعة تنفيذ وتفعيل مخرجات تلك "الجلسة التاريخية".

وأضافت أن الدورة جاءت أيضا فى ظل تحديات استثنائية تفرضها الجائحة، وأعربت عن شكرها لجمهورية مصر العربية على استضافة المؤتمر، وتعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية سلامة الوفود المشاركة.

وتخطى عدد المسجلين للمشاركة ٢١٣٠ شخصاً، وهذا الرقم غير مسبوق بالنسبة للمؤتمر، "مما يعكس اهتمام العالم بالموضوع" – وأضافت فى ختام كلمتها: "تجمّعنا يبعث برسالة إلى العالم، مغزاها أن مكافحة الفساد تظل أولوية على الأجندة الدولية فى أوقات الأزمات، ودائما سنجد وسائل للعمل سويا ضد الفساد، مهما كانت التحديات.

فى جلسة خاصة شارك فيها العديد من المسئولين

كشف حساب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

نظمت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته جلسة خاصة بعنوان "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد : الممارسات الناجحة والتحديات" بحضور السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف، والسيد المستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، والعديد من المسئولين المصريين والدوليين، حيث تهدف الجلسة إلى شرح حرص الدولة المصرية على تنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تبنى عدد من الأطر المؤسسية والتشريعية المختلفة، وذلك توافقاً مع المادة الخامسة من الاتفاقية والمعنية بوضع وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإطار العام الحاكم لمكافحة الفساد فى مصر، وقد أطلقت مصر الإصدار الأول من الاستراتيجية ٢٠١٤–٢٠١٨، ثم الإصدار الثانى ٢٠١٩–٢٠٢٢.

وخلال الجلسة تم عرض التجربة المصرية فى مجال منع ومكافحة الفساد والتقدم المحرز فى تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩–٢٠٢٢، بحضور بعض أعضاء الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية وممثلين عن هيئة الرقابة الإدارية ووزارة العدل ورئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتم استعراض بعرض الممارسات المحققة بكل هدف من الأهداف التسعة للاستراتيجية والتى يمكن تعميمها فى أى من الدول الأطراف.

وقام السيد أحمد نور، وكيل هيئة الرقابة الإدارية مدير الجلسة وبعض أعضاء الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية بعرض منهجية عمل الاستراتيجية الوطنية وأبرز ما تم تحقيقه من الأهداف فى مجالات" تطوير جهاز إدارى كفء وفعّال، تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية، دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، زيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته، تفعيل التعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد".

كما قام القاضى محمود بدران من وزارة العدل المصرية بعرض أبرز ما تحقق تنفيذه من تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد، تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة.

وتم عرض جهود هيئة الرقابة الإدارية فى مجال إطلاق حملات التوعية المجتمعية من مخاطر الفساد والتى كان آخرها حملة بعنوان "يا ترى مين الكسبان" والتى يتم عرضها بقاعات المؤتمر وأيضا إعداد مؤشر وطنى لإدراك ومكافحة الفساد.

كما قام الدكتور طلعت عبدالقوى، رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بعرض أبرز الممارسات المحققة من الهدف التاسع المتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه.

كلمة الوفد المصرى أمام مجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ميثاق أخلاقى للمجتمع الجامعى

دعت مصر خلال كلمتها فى اجتماع مجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى ضرورة ترشيد إصدار القرارات الصادرة من المؤتمر أملاً فى الانطلاق إلى مرحلة جديدة .. وقال مندوب مصر:

بداية أعرب للسيد رئيس المؤتمر وللأمانة عن وافر التقدير على الجهد المبذول، متمنياً لكل الدول الأطراف التوفيق واستكمال فعاليات المؤتمر بنجاح.

السيد الرئيس لقد استثمرت مصر آلية الاستعراض و اعتبرتها فرصة وحافزاً وتحدياً لاستكمال منظومة مكافحة الفساد.

ففى مجال التدابير الوقائية تم تضمين الدستور فرعاً خاصاً بالجهات الرقابية واستقلالها ، وتم إخطار الأمم المتحدة بأن هيئة الرقابة الإدارية هى الجهة المعنية بتطبيق المادتين ٦ ، ٣٦ من الاتفاقية ، وأطلقنا المرحلة الثانية من الإستراتيجية عام ٢٠١٩ والتى حققت نجاحاً جاوز ٨٥٪ من المستهدفات المرجوة بنهاية عامها الثانى ، كما أصدرنا العديد من مدونات السلوك أحدثها الميثاق الأخلاقى للمجتمع الجامعى وجارى إصدار مدونة سلوك للمجتمع الرياضى ، وفعلنا منظومة مميكنة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة وخطة للمشتريات الحكومية ونشرهما عبر الوسائط الإلكترونية ، كما نفذنا حملات إعلامية لتوعية المواطنين واكب أحدثها احتفالنا باليوم العالمى لمكافحة الفساد ٢٠٢١ تحت شعار «مين الكسبان»، وقمنا بعمل نموذج فريد لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف نفذه طلبة الجامعات خلال نوفمبر ٢٠٢١.

وفى مجال التجريم وإنفاذ القانون فرغم ثراء قاعدتنا التشريعية حرصنا على التوافق مع الاتفاقيات الدولية ، فأصدرنا تشريعات للخدمة المدنية ولتنظيم التعاقدات الحكومية ولممارسة العمل الأهلى وللاستثمار وللرياضة ، وعدلنا بعض التشريعات أبرزها قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ومكافحة غسل الأموال والكسب غير المشروع وقانون هيئة الرقابة الإدارية بإضافة جرائم أخرى لاختصاصها وإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

أما فى مجال التعاون الدولى فبدورتى الاستعراض، قامت مصر باستعراض أربع دول ، وتم استعراض تقريريها بالدورتين ، وتم استعراض جهود مكافحة غسل الأموال فى إطار عضويتنا فى مجموعة العمل المالى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط – مينا فاتف – ، وإستضفنا المنتدى الأفريقى الأول لمكافحة الفساد ، وانضممنا للعديد من الشبكات والاتفاقيات الإقليمية والدولية.

أما فى مجال استرداد الموجودات فأنشأنا اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات، والتزمت النيابة العامة بتنفيذ كافة طلبات المساعدة القضائية استناداً إلى الإتفاقية الأممية، واعتمدت وحدة مكافحة غسل الأموال تبادل المعلومات تلقائياً مع الوحدات النظيرة فى إطار عضويتها بمجموعة اجمونت.

وختاماً سيدى الرئيس: ندعو الدول إلى النظر فى ترشيد إصدار القرارات أملاً فى التركيز على نهو دورة الاستعراض الثانية والمؤجلة ليونيو ٢٠٢٤ ليتسنى الانطلاق إلى مرحلة جديدة، وفى هذا الصدد لزم التنويه إلى أن جملة قرارات المؤتمر بلغت (٦١) قراراً، بما يجاوز عدد مواد الاتفاقية بالفصول محل الاستعراض، وأتمنى لحضراتكم جميعاً قضاء وقت ممتع بمدينة السلام شرم الشيخ.

وأشكر سيادتكم جميعاً على حسن الاستماع

فيلم عن جهود وزارة العدل المصرية فى تنفيذ منظومة التقاضى الإلكترونى بالمحاكم الاقتصادية
https://aca.gov.eg/News/2008.aspx

فى جلسة «دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة»

نظم مصرية شاملة لاكتشاف حالات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب *

خلال الجلسة التى أدارها المستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئيس مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحضور السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف، والعديد من المسئولين المصريين والدوليين، تم تناول أهمية تعزيز قدرات الوحدات المالية فى الوصول إلى المعلومات وتطوير آليات تبادل الخبرات فيما بين الجهات المعنية بالإضافة إلى استخدام أحدث الأساليب المتبعة لرصد التدفقات المالية غير المشروعة.
وأكد المستشار أحمد سعيد خليل، اتخاذ مصر العديد من الإجراءات لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مشيراً أن الدولة أنشأت نظماً شاملة للرقابة والإشراف بهدف اكتشاف حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
الجلسة تضمنت إلقاء الضوء على مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة وأحدث الأساليب المتبعة لقياسها وفقا للمعايير الدولية مع التركيز على المصادر المختلفة لتلك التدفقات وجرائم الفساد والتلاعب بالفواتير التجارية والتهرب الضريبى ودور وحدات التحريات المالية فى الحد من تلك التدفقات من خلال خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ووحدات التحريات المالية بالدول.

* مدرج تغطية مفصلة حول الجلسة ص ٣٧

فيلم عن جهود الدولة المصرية فى متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
https://aca.gov.eg/News/2011.aspx

خلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتدابير الوقائية

استعراض جهود مصر لتعزيز النزاهة والشفافية

قدمت مصر رصداً شاملاً لمجهودها فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وجاء ذلك خلال كلمتها فى اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتدابير الوقائية وقال مندوب مصر فى كلمته::
السيد الرئيس، أصحاب السعادة السيدات والسادة رؤساء وممثلى وفود الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالقاعة وعبر الإنترنت ...أتقدم إليكم بالتحية والتقدير.
اسمحوا لى أن أعرض على حضراتكم جزءاً من مجهودات الدولة المصرية فى مجال التدابير الوقائية وذلك على النحو التالى:
– تضمن دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٤ العديد من المواد التى تلزم الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ووضع متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
– إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته والتى يتضمن تشكيلها كافة أجهزة إنفاذ القانون وكافة الوزارات المعنية وممثلين عن المجتمع المدنى و القطاع الخاص وتختص بتنفيذ إجراءات الحد من الفساد بالدولة.
– إصدار ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمرحلتيها الأولى والثانية وما تحقق منهما من نتائج إيجابية، حيث بلغت نسبة النجاح فى تنفيذ المرحلة الحالية ٨٥٪ من المستهدفات خلال عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠
– إصدار قانون الخدمة المدنية منظماً للأحكام التى تسرى على الوظيفة العامة ، والذى نص على أن تكفل الدولة حقوق الموظفين وحمايتهم، وحظر التمييز بينهم .
– إعداد وإصدار العديد من مدونات السلوك منها مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وكذا إصدار دليل إرشادى لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص و ميثاق أخلاقى للطالب الجامعى، كما تم اعتماد مقرر دراسى إلزامى مفعل بكافة الجامعات المصرية باسم «حقوق الإنسان ومكافحة الفساد» و أيضاً تم إعداد مدونة السلوك المهنى للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية.

- إعداد منظومة شاملة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتوجه الدولة المصرية نحو تنفيذ مشروعى البنية المعلوماتية والتحول الرقمى، فضلاً عن إعداد ونشر دليل شامل لكافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وإتاحته على بوابة الحكومة المصرية.

- تقديم عدد ٤٥ خدمة إلكترونية على بوابة مصر الرقمية و٤٢ خدمة إلكترونية على بوابة خدمات المحليات و تنفيذ استطلاع رأى للمواطنين لقياس رضائهم على تلك الخدمات.

– إصدار قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة والذى عالج العديد من التحديات.
– انتظام وزارة المالية بنشر الموازنة العامة وخطة المشتريات الحكومية على موقعها الإلكترونى.
– إعداد منظومة شاملة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتوجه الدولة المصرية نحو تنفيذ مشروعى البنية المعلوماتية والتحول الرقمى ، فضلاً عن إعداد ونشر دليل شامل لكافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وإتاحته على بوابة الحكومة المصرية.
– تنفيذ حملات إعلامية لتوعية المواطنين بمخاطر الفساد ولإحياء ضمير المجتمع والتأكيد على أن التغيير يبدأ من نفسك، وتوعية المواطنين ببعض الجرائم والعقوبات المقررة لها.
– مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى حضور اجتماعات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
– تنفيذ استطلاع رأى العاملين عن بيئة العمل عام ٢٠١٩ واتخاذ اللازم لتحسن قيمة المؤشر.
– تقديم عدد ٤٥ خدمة إلكترونية على بوابة مصر الرقمية و٤٢ خدمة إلكترونية على بوابة خدمات المحليات و تنفيذ استطلاع رأى للمواطنين لقياس رضائهم على تلك الخدمات.
– تنفيذ نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف والذى تم تنفيذه بسواعد الشباب من الطالبات والطلبة أبناء كليات جامعة القاهرة وبالتنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية وجامعة القاهرة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ، ويعد النموذج تجربة فريدة بهدف إشراك الشباب فى التدابير التى يتم اتخاذها على المستوى الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد.
شكراً سيادة الرئيس

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية خلال جلسة «ما بعد كوفيد»

هكذا انتصرت مصر على الوباء

أكد اللواء خالد عبد الرحمن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإداريـة أن مصر من الـدول التى اتخـذت العديد من الإجـراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ليس فقط على المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى، ولكن أيضاً تعاملت الدولة المصرية بشكل كبير مع المستوى المؤسسى وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد تماشياً مع التوصيات الصادرة عن الجهات الدولية فى هذا الشأن، وذلك باعتبار قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد قضايا تقاطعيه فى كافة الإجـراءات التى تتخذها الدولة المصرية. ويعرض هذا الجزء للإطار المؤسسى للتعامل مع أزمة فيروس كورونا وأهم الإجـراءات التى اتخذتها الدولة المصرية والمتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد.

وأضاف خلال كلمته فى جلسة «ما بعد كوفيد» التى انعقدت ضمن فاعليات المؤتمر أن لدى الدولة المصرية إطاراً مؤسسياً للتعامل مع الأزمات والكوارث متمثلاً فى قطاع إدارة الأزمـات والـكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الـوزراء، بالإضافة إلى اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزارات المعنية، كما يمثل مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء الآلية التى يتم من خلالها التعامل مع الأزمـة فى المحافظات، حيث يتولى المجلس مناقشة القرارات الصادرة عن اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث ومتابعة تنفيذها فى المحافظات، أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية؛ فتتابع لجنتا الصحة بمجلسى النواب والشيوخ بصورة دورية أداء الحكومة فيما يتعلق بكافة القرارات المتعلقة بالأزمة، سواء القرارات الصحية، أو الـقـرارات المتعلقة بتوفير اللقاحات، وأماكن تقديم اللقاحات، وسبل تيسير توفير اللقاح للمواطنين.

لدى الدولة المصرية إطاراً مؤسسياً للتعامل مع الأزمات والكوارث متمثلا فى قطاع إدارة الأزمات والكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزارات المعنية

ولـقـد شـكّل الانـتـشـار الـسـريـع لفـيـروس كـورونـا صدمة للدول، الأمر الذى جعل الحكومات تقوم بتنفيذ سياسات سريعة للاستجابة لهذا الانتشار. ونتيجة لحالة الإرباك العالمية التى سببها انتشار فيروس كورونا؛ اتجهت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة لتقديم توصيات للحكومات بشأن السياسات والإجراءات التى يجب تبنيها للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة، والتخفيف من حدتها، ولقد كانت مصر إحدى الدول التى حرصت على نشر كل ما يتعلق بالحزم التحفيزية التى تم تبنيها استجابة للجائحة، سواء للأفراد أو للشركات، أو للقطاعات الأكثر تضرراً، وذلك من خلال «مرصد إجراءات كوفيد-١٩» الـذى تم نشره من خـلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ليرصد كافة الإجراءات التى اتخذتها الدولة.

وأضـاف أنه فى إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز الشفافية المتعلقة بـالإجـراءات المتخذة خـلال الجائحة، ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، قامت مصر بإنشاء مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المـرأة خلال جائحة فيروس كورونـا المستجد. وتعد مصر من الـدول الرائدة فى العالم التى أنشأت مثل هذا المرصد. وقد قام المجلس القومى للمرأة بإعداد ورقة سياسات تتضمن تحليل الوضع الراهن للمرأة والتدابير المقترحة للاستجابة فى ظل انتشار الفيروس، فى إطار أثره على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والعنف ضد المـرأة، والتمثيل فى صنع القرار أثناء إدارة الأزمـات، والتأثير على الفرص الاقتصادية، وتعزيز البيانات والمعرفة. ولقد أدى التركيز فى اتخاذ السياسات والإجراءات الموجهة للمرأة إلى إشادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالإجراءات التى اتخذتها الدولة المصرية، وذلك فى تقرير حول رصد الاستجابة العالمية المتعلقة بالنوع، مع التركيز على دول شمال أفريقيا وغرب آسيا. فقد أشار التقرير أن مصر احتلت المرتبة الأولى فى دول شمال أفريقيا وغرب آسيا من حيث التدابير والإجـراءات التى اتخذتها فى مجالات ثلاثة هى «الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة».

حرصت الدولة المصرية على الاستخدام الكفء للتكنولوجيا، من خلال آليات واضحة تتيح الخدمات المختلفة، وتعمل على تقليل فرص الفساد. فضلاً عن ذلك؛ فقد سعت الحكومة المصرية إلى وجود وتطبيق معايير واضحة وشفافة لتحديد متلقى اللقاحات ذوى الأولوية، وهو ما اتبعته وزارة الصحة المصرية لضمان التوزيع العادل للقاح

فى إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز الشفافية المتعلقة بالإجراءات المتخذة خلال الجائحة، ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، قامت مصر بإنشاء مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد. وتعد مصر من الدول الرائدة فى العالم التى أنشأت مثل هذا المرصد

كما حرصت الحكومة المصرية على توافر آليات الشكاوى المتعلقة بجائحة كورونا، ومن ثمّ؛ عملت منظومة الشكاوى الموحدة التابعة لمجلس الوزراء على استقبال الشكاوى المتعلقة بالجائحة سواء من مؤسسات أو أفراد، والتعامل معها والرد عليها. وتوفر منظومة الشكاوى للمواطنين فرصة التقدم بالشكوى من خلال البوابة الإلكترونية للمنظومة.

وتماشياً مع التوصيات الصـادرة عن الجهـات الدولية؛ حرصت الدولة المصرية على الاستخدام الكفء للتكنولوجيا، من خلال آليات واضحة تتيح الخدمات المختلفة، وتعمل على تقليل فرص الفساد. فضلاً عن ذلك؛ فقد سعت الحكومة المصرية إلى وجود وتطبيق معايير واضحة وشفافة لتحديد متلقى اللقاحات ذوى الأولوية، وهو ما اتبعته وزارة الصحة المصرية لضمان التوزيع العادل للقاح.

حرصت وزارة الصحة على إطلاق تطبيق «صحة مصر» الذى يتضمن معلومات وبيانات محدثة حول الفيروس ومدى انتشاره، وإرشـادات تتعلق بالتعامل مع الفيروس فى حالة الإصابة به، أو فى حالة مخالطة أحد المصابين، كما يقدم التطبيق الخدمات التى يمكن الحصول عليها من الوحدات الصحية المختلفة، بالإضافة إلـى آلية الإبـلاغ فى حالة الاشتباه بالإصابة بالفيروس.

وتم إطلاق موقع رسمى لتلقى طلبات التسجيل للحصول على اللـقـاح، وتحـديـد الفئات ذات الأولـويـة من خلاله، تضمنت الفئات ذات الأولوية «العاملين بالقطاع الطبى، كبار السن، أصحاب الأمراض المزمنة»، ولم تكتف وزارة الصحة بالموقع الإلكترونى فقط، بل قدمت خدمات من خلال الخط الساخن للفئات التى لا يمكنها التسجيل من خلال الموقع الإلكتروني. والجدير بالذكر أن حملة ١٠٠ مليون صحة التى تم إطلاقها فى عام ٢٠١٨ ساهمت بصورة كبيرة فى نجاح هذه المنظومة من خلال وجود قاعدة بيانات متكاملة للأشخاص أصحاب الأمراض المزمنة.

كما أطلقت وزارة الصحة والسكان المصرية تطبيق «جواز السفر الصحي»، والـذى يتم استخدامه لأغـراض السفر المختلفة، ولمنع الفساد يجب التسجيل على التطبيق من خلال الرقم القومى أو جواز السفر، والتطبيق مرتبط بمنظومة التسجيل الخاصة باللقاح للتعرف على عدد ونوع الجرعات التى حصل عليها الشخص وتاريخ الحصول عليها.

وفيما يتعلق بتوصيات المنظمات الدولية الخاصة بتقوية نظم الإدارة العامة والمشتريات والإدارة المالية العامة لتعزيز الرقابة الجيدة على عمليات التخطيط وتخصيص الموازنات للتعامل مع الجائحة، وتعزيز الرقابة على الصرف، ونشر توزيع المخصصات المالية الموجهة للتعامل مع الأزمة لضمان وجود مساءلة وشفافية فى توزيع المخصصات، كان لمصر مجموعة من الإجـراءات التى هدفت إلى التوزيع العادل والشفاف للمخصصات المالية الموجهة للتعامل مع الأزمة، بالإضافة إلى وجود قواعد صارمة للتعامل مع المشتريات العامة للحد من الفساد.

كما حرصت الحكومة المصرية على إطـلاق العديد من حملات التوعية للمواطنين بشأن التعامل مع الفيروس، وذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقـال اللـواء خالد أنه فى إطـار مكافحة فيروس كورونا المستجد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالتعاون مع «مؤسسة تروس مصر» وهى إحدى منظمات المجتمع المدنى، وبمشاركة عدد كبير من أصحاب ورؤساء الشركات، حملة «مصر هتعدي» كأول مبادرة شعبية لمواجهة آثار كورونا الاقتصادية بهدف دعم الفئات الأكثر تأثراً، عبر تحفيز القطاع الخاص، للحفاظ على العمالة وعدم المساس بها.

عبر ثلاث جلسات وتسعة أهداف

مصر تستعرض تجربتها فى مجال مكافحة الفساد

حرصت جمهورية مصر العربية خلال استضافتها للدورة التاسعة من مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على خروج المؤتمر بالصورة التى تعكس مكانة مصر الإقليمية والدولية، والجهود التى تقوم بها الدولة المصرية للتصدى للفساد على المستويين الوطنى والدولي؛ قامت مصر بتنظيم مجموعة من الجلسات الجانبية على هامش المؤتمر بهدف استعراض ومشاركة التجربة المصرية فى التصدى للفساد ومحاربته، وذلك توافقاً مع المحاور الأساسية الواردة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى انضمت إليها مصر فى ٢٠٠٥، وتماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢.

وتمثلت الجلسات فى ثلاث جلسات جانبية هى «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات، دور وحدات الاستخبارات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، أفضل الممارسات والمعوقات الرئيسية فى استرداد عائدات الفساد». ويمكن رصد أهم ما تناولته الجلسات الثلاث وارتباطهم بتنفيذ المحاور الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى عدة نقاط.

أولاً: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات

قامت هيئة الرقابة الإدارية، وهى الجهة المنوط بها إعداد متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بتنظيم جلسة خاصة بعنوان « الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات». وحضر هذه الجلسة السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية، وممثلين عن الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية. واستعرضت الجلسة الأطر المؤسسية والتشريعية المختلفة التى تبنتها مصر من منطلق حرصها على تنفيذ ما ورد بالمادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى تنص على «وضع وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد»، وهو ما قامت مصر بترجمته من خلال إطلاق الاستراجية الوطنية لمكافحة الفساد فى نسختيها، حيث أطلقت مصر الإصدار الأول من الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨، والذى أعقبه الإصدار الثانى من الاستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢.

ولقد تناولت الجلسة الخاصة أهم ماورد بتقرير نتائج متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)، تم نشره على الصعيدين المحلى والدولى، حيث تم توفير التقرير باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، وذلك لتعزيز الشفافية وتوفيره للمواطنين والباحثين والجهات المختلفة الوطنية والدولية للتعرف على مدى التقدم المحرز فى تنفيذ الاستراتيجية. كما تناولت الجلسة الخاصة شرح شامل لعملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية والتى تم تخصيص لها ١٠٤ نقطة اتصال فى الجهات المختلفة وموزعة على كافة المحافظات لتقدم تقاريرها للجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته. ولقد وصل ما تم تنفيذه من أهداف الاستراتيجية خلال أول عامين من إطلاقها ٨٥,٢٧٪ من مستهدف العامين. وهو ما تم تنفيذه خلال ظروف استثنائية تمثلت فى انتشار جائحة كورونا.

استعرضت الجلسة أهمية العمل على بناء قدرات وحدات التحريات المالية من خلال التدريب وتوفير الموارد والتعرف على المجالات ذات الأهمية المتصاعدة مثل العملات الرقمية

ولقد ركزت الجلسة على الموقف التنفيذى للأهداف التسعة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وجاء على رأسها الهدف الأول «تطوير جهاز إدارى كفء وفعال» الذى يمثل ١٦٪ من الاستراتيجية وتم تنفيذه وفقا للمستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ٤٣,٠٥٪. ومن أبرز الممارسات الناجحة لذلك الهدف هو ربط كافة الوحدات الحسابية بالدولة بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتفعيل جائزة مصر للتميز الحكومى، وإعداد دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية. أما فيما يخص الهدف الثانى من الاستراتيجية المعنى «بتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية»، ومثل هذا الهدف نسبة ١١٪ من الإستراتيجية، وتم تنفيذه وفقا للمستهدف خلال الفترة المنقضية بمعدل نجاح ٧٩٪، ونجحت الحكومة المصرية من خلال هذا الهدف من تقديم أكثر من ٤٥ خدمة إلكترونية عبر بوابة مصر الرقمية، وعدد ٤٢ خدمة إلكترونية عبر بوابة الخدمات المحلية، وكذلك تنفيذ استطلاع رأى للمواطنين عن رضائهم عن الخدمات المقدمة إلكترونياً.

أما فيما يتعلق بالهدف الثالث الذى يركز على «تفعيل آليات الشفافية والنزاهة» ويمثل هذا الهدف نسبة ١٣٪ من الاستراتيجية وقد تم تنفيذه وفقاً للمستهدف خلال الفترة المنقضية بمعدل نجاح ٧٨,٩٨٪. وكان من أبرز الممارسات الناجحة لذلك الهدف هو الاستمرار فى نشر موازنة المواطن، بالإضافة إلى نشر تقرير متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإطلاق بوابة التعاقدات العامة. بينما ركز الهدف الرابع على تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد والتى تمثل نسبة ١١٪ من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ هذا الهدف وفقاً للمستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ٥١,٢٨٪، وتمثل أبرز الممارسات الناجحة تحت هذا الهدف إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد منها القانون رقم ٢٠٢٠/١٧ لتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال، والقانون رقم ٢٠١٩/١٨ بتنظيم وسائل استخدام الدفع الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالهدف الخامس من الاستراتيجية والخاص بـ«تحديث الإجراءات القضائية تحقيقا للعدالة الناجزة»، نجد أنه مثل نسبة ٦٪ من الاستراتيجية، فقد تم تنفيذ هذا الهدف وفقاً للمستهدف خلال الفترة المنصرمة بمعدل نجاح ٩٥,٣١٪. ويشمل الهدف تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائى، واستخدام التطبيقات الذكية فى تقديم الخدمات القضائية، كما تضمن هذا الهدف تفعيل منظومة التقاضى المدنى الإلكترونى، والتقاضى الإلكترونى بالمحاكم الاقتصادية، وتطوير نظم جمع البيانات من المحاكم، بالإضافة إلى البدء فى مشروع إقرارات الذمة المالية الميكنة.

أما فيما يتعلق بالهدف السادس الذى يتمثل فى «دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته» فقد مثل ١١٪ من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ المستهدف خلال الفترة المنقضية بمعدل نجاح ٧٦,٩٢٪. وقد أسفرت الإجراءات التنفيذية للهدف السادس بالاستراتيجية عن إصدارين لمؤشر مدركات الفساد المحلى خلال عامى ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وقد تم تناول الهدف السابع المعنى بزيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ويمثل هذا الهدف نسبة ١٥ ٪ من الاستراتيجية وتم تنفيذه خلال الفترة الماضية بنسبة ٩٤,٦٩٪. وجاء على رأس الممارسات الناجحة لذلك الهدف الدور الهام الذى تقوم به الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى تقديم التعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد، كما تضمن هذا الهدف، قيام مصر بتنظيم أول نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى مصر والشرق الأوسط بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجامعة القاهرة، وذلك بهدف رفع الوعى بقضايا منع ومكافحة الفساد بين طلاب الجامعات، بالإضافة إلى تدريس مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد بكافة الكليات.

ركزت الجلسة على الموقف التنفيذى للأهداف التسعة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وجاء على رأسها الهدف الأول «تطوير جهاز إدارى كفء وفعال» الذى يمثل ١٦٪ من الاستراتيجية وتم تنفيذه وفقا للمستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ٤٣,٠٥%

وفيما يخص الهدف الثامن من الاستراتيجية الذى يتمثل فى «تفعيل التعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد» ليمثل نسبة ١٠٪ من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ مستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ١٠٠٪، وجاء على رأس الممارسات الناجحة لذلك الهدف انضمام مصر إلى شبكة هيئات مكافحة الفساد «Network of Corruption Prevention Authorities»، والشبكة العالمية لمكافحة الفساد «Globe Network»، بالإضافة إلى العمل على قضية الفساد الرياضى، والتعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة لتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاتفاقية الأفريقية لمكافحة الفساد.

الهدف التاسع من الاستراتيجية «مشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه» مثل نسبة ٧٪ من الإستراتيجية، وتم تنفيذ المستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٨٥,٧١٪، ونجحت الحكومة خلال تنفيذها للهدف التاسع من تطبيق العديد من الممارسات الناجحة جاء على رأسها انضمام ممثلى المجتمع المدنى لعضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتطوير مدونة السلوك الوظيفى للعاملين فى المؤسسات والجمعيات الأهلية، ورفع الوعى بين منظمات المجتمع المدنى بأهمية الوقاية من الفساد. ولقد أظهرت هذه الجلسة المجهودات التى تقوم بها الدولة المصرية فى سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتى على الرغم من التحديات التى تواجهها، إلا أنه من الواضح أن الدولة عازمة على تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية.

تم تناول الهدف السابع المعنى بزيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ويمثل هذا الهدف نسبة ١٥ % من الاستراتيجية وتم تنفيذه خلال الفترة الماضية بنسبة ٩٤,٦٩%. وجاء على رأس الممارسات الناجحة لذلك الدور الهام الذى تقوم به الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى تقديم التعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد

ثانياً: دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة*

نظمت مصر أيضاً جلسة خاصة بعنوان «دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة» على هامش أعمال مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وخلال الجلسة التى أدارتها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحضور السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية، ومشاركة الدكتورة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، تمت مناقشة أهمية تعزيز قدرات وحدات التحريات المالية فى الحصول على البيانات والمعلومات والاعتماد على آليات محدثة لتبادل التجارب والخبرات بين المؤسسات والجهات المختلفة المعنية بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

موضوع هذه الجلسة يعتبر من الموضوعات الهامة التى تشغل المهتمين بقضايا مكافحة الفساد، وبالأخص أثر هذه التدفقات على العملية التنموية، فالتدفقات المالية غير المشروعة تؤثر سلباً على موارد الدول وخاصة النامية منها، وبالتالي؛ فإن دور وحدات التحريات يقع على عاتقها الدور الرئيسى فى مسئولية كشف ومواجهة شبكات الفساد التى تعمل وفق منظومة التدفقات المالية غير المشروعة.

وتناولت الجلسة بعض القضايا الملّحة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، فعلى سبيل المثال أشارت الجلسة إلى أهمية قياس التدفقات المالية غير المشروعة، والذى يعتبر أمراً هاماً لرصد هذه التدفقات وتحديد كمياتها، ولقد قام مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بإعداد منهجية جديدة للقياسات الإحصائية الخاصة بالتدفقات المالية غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن مصر من الدول التى تعمل حالياً على قياس التدفقات المالية غير المشروعة. حيث قامت مصر باستعراض العديد من الخطوات والإجراءات التنفيذية التى اتخذتها فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتصدى لكافة أشكال التدفقات المالية غير المشروعة. وتم تسليط الضوء على تجربة الدولة المصرية فى إنشاء نظم شاملة للإشراف والرقابة على مختلف صور التدفقات النقدية بهدف اكتشاف ومكافحة أية حالة غسل أموال أو تمويل للعمليات الإرهابية.

وقد قام ممثلو خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ووحدات التحريات المالية بالدول بمناقشة وتوضيح مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة وأحدث الأساليب المتبعة لقياسها وفقا للمعايير الدولية مع التركيز على المصادر المختلفة لتلك التدفقات وجرائم الفساد والتلاعب بالفواتير التجارية والتهرب الضريبى ودور وحدات التحريات المالية فى الحد من تلك التدفقات. وقامت المملكة العربية السعودية من جانبها باستعراض جهود المملكة فى مجال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من خلال تطوير النظم الإلكترونية المستخدمة فى تسهيل عملية سير البلاغات بالإدارة العامة للتحريات المالية السعودية، وشدد المشاركون فى الجلسة على المخاطر المتزايدة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآثارها السلبية على الاستقرار المالى والأمنى والاقتصادى للدول وهو ما يبرزه التغيرات الطردية لحجم الأموال المصادرة من تلك الجرائم حيث بلغت تقديرات المتحصلات الضريبية التى لا تدفعها الشبكات الإجرامية الخارجة عن موازنات الدول ما يقرب من ٤٢٧ بليون دولار سنوياً. وهو ما يتطلب المزيد من التضافر والتعاون فيما بين الجهات المعنية لمواكبة الآليات المنظمة والتقنيات الحديثة والمتطورة المستخدمة من الشبكات الإجرامية المتورطة فى عمليات غسيل الأموال.

واستعرضت الجلسة أيضاً أهمية العمل على بناء قدرات وحدات التحريات المالية من خلال التدريب وتوفير الموارد والتعرف على المجالات ذات الأهمية المتصاعدة مثل العملات الرقمية وغيرها، كما تناولت الجلسة أهمية التطوير المستمر للإرشادات الخاصة بمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة لتواكب التطورات على الساحة وخاصة التطورات التكنولوجية. كما ركزت الجلسة على الأهمية الكبرى لتعزيز التعاون بين

القطاعين العام والخاص، وذلك نظراً لأن القطاع الخاص يمثل جزءاً كبيراً فيما يتعلق بالحديث عن التدفقات المالية غير المشروعة، ومن ثم: فإن وجود آليات تعزز من التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص مثل آليات الإبلاغ عن المخالفات سوف يسهم بصورة كبيرة من الحد من تلك التدفقات.

كما تطرقت الجلسة للعلاقة الوثيقة بين التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول، حيث إن استرداد الأصول يساهم فى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

لقد أوضحت هذه الجلسة الأهمية الكبرى لقضية التدفقات المالية غير المشروعة، كما أظهرت الدور الكبير والهام الذى تلعبه وحدات التحريات المالية فى صد هذه التدفقات، كما عكست الجلسة للدور الهام الذى تلعبه مصر فى هذه القضية من خلال وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما تبذله مصر لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك فى إطار أشمل وأعم وهو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً: أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد

عقدت النيابة العامة المصرية حدثاً خاصاً بعنوان: «أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد « تناولت فيها أفضل الإجراءات التى اتخذتها النيابة العامة المصرية فيما يخص مجال استرداد الموجودات. وجاء على رأس تلك الإجراءات إصدار القانون رقم «٢٨» لسنة «٢٠١٥» بشأن إنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج و تضم اللجنة فى عضويتها النائب العام وبعض الوزارات والجهات الرقابية والقضائية المعنية بهدف توحيد الجهود بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة فى سبيل تتبع واسترداد الأموال والبت الناجز فى طلبات التصالح. وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح حيث تمكنت اللجنة من استرداد ما يقارب ٩مليارات جنيه مصرى أى ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار امريكى من المبالغ المتحصلة عن جرائم الفساد بعد ان تقدم مرتكبوها بطلبات للتصالح مع اللجنة.

واستعرضت الجلسة الإجراءات المتعلقة بإصدار أوامر منع من التصرف فى أموال المتهمين فى قضايا الفساد والتى شملت أموال المتهمين وزوجاتهم و أولادهم القصر وكذلك امتداد نطاق نفاذ تلك القرارات إلى داخل وخارج الجمهورية كما يشمل ذلك الأموال المعلومة وغير المعلومة. وتتضافر جهود عدد من الجهات المعنية فى تنفيذ تلك الإجراءات وعلى رأسهم هيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تناولت الجلسة التقدم المحرز على صعيد التعاون الدولى فيما يخص استرداد الأصول والموجودات، حيث شهدت الآونة الأخيرة تقديم العديد من طلبات المساعدة القضائية مع الدول الأجنبية من أجل التحرى وتجميد ومصادرة وإعادة جميع الموجودات وعائدات الفساد، وشملت تلك الجهود التواصل المباشر مع المختصين من الدول الأخرى من خلال عقد العديد من اللقاءات الثنائية، وفتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع المسئولين فى الدول المعنية، وكذلك النجاح فى استصدار قرارات من الاتحاد الاوروبى والاتحاد السويسرى بتجميد أموال وأصول المتهمين بالخارج، و أخيراً تعقب المتهمين من خلال إصدار أوامر قبض دولية مع وضع المتهمين على قوائم النشرة الحمراءالخاصة بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

كما ضمت الجلسة مناقشات لأهم التحديات الموضوعية والإجرائية لاسترداد متحصلات وعائدات الفساد من الخارج. والتى تتمثل فى المغالاة فى الإجراءات الشكلية والتأخر فى الرد على طلبات المساعدة القانونية مثل تحديد مكان المال المطلوب تجميده داخل المؤسسات المالية للدولة المعنية بالطلب، وكذلك التأخر أو عدم الاستجابة لتنفيذ الاحكام الغيابية بسبب اختلاف الأنظمة التشريعية والقانونية فى كل دولة، بالإضافة إلى عدم إفصاح بعض الدول عن هوية المالكين الحقيقيين للشركات العابرة للحدود، وهو ما ينتج عنه طول الفترة التى تستغرقها عملية تتبع الأموال المنهوبة واستردادها وصدور الأحكام النهائية.

وانتهت أعمال الجلسة إلى عدة توصيات هامة لتعزيز عمليات استرداد العائدات. واشتملت تلك التوصيات على ضرورة تطوير آليات للتواصل بشكل أكثر فاعلية قبل إرسال طلبات المساعدة القانونية حتى يتم صياغتها بشكل مقبول أمام المحاكم الأجنبية وعلى الدول متلقية الطلبات عدم المغالاة فى الإجراءات الشكلية والتحلى بالإرادة السياسية الحقيقية لرد متحصلات الفساد إلى مالكيها. ومثلها مثل الجلستين السابقتين، أظهرت هذه الجلسة الجهود والإجراءات التى تقوم بها الدولة المصرية فى منع ومكافحة الفساد، والدور الذى تلعبه النيابة العامة المصرية فى استرداد عائدات الفساد.

لقد لاقت الجلسات الخاصة التى قامت جمهورية مصر العربية بتنظيمها استحسان الوفود المشاركة من ممثلى الدول ومنظمات المجتمع المدنى والجهات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، وحظيت الجلسات بعدد كبير من المداخلات والنقاشات التى أثرت تلك الجلسات ومكنتها بالخروج بالعديد من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ فى مجالات مكافحة الفساد بكافة صوره وأنماطه. وعكست هذه الجلسات – بما تضمنته من إجراءات تم اتخاذها وتحديات يتم العمل على التغلب عليها – الإرادة السياسية القوية التى تتمتع بها مصر لمكافحة الفساد، وإصرار الدولة على تنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية والدولية لمواجهة هذه الظاهرة التى تؤثر بصورة كبيرة على العملية التنموية.

قامت مصر باستعراض العديد من الخطوات والإجراءات التنفيذية التى اتخذتها فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتصدى لكافة أشكال التدفقات المالية غير المشروعة وتم تسليط الضوء على تجربة الدولة المصرية فى إنشاء نظم شاملة للإشراف والرقابة على مختلف صور التدفقات النقدية

عقدت النيابة العامة المصرية حدثاً خاصاً بعنوان: «أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد « تناولت فيها أفضل الإجراءات التى اتخذتها النيابة العامة المصرية فيما يخص مجال استرداد الموجودات

خلال كلمته بالجلسة الختامية
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
أوضحنا للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى

قال اللواء حسن عبدالشافى رئيس هيئة الرقابة الإدارية خلال الجلسة الختامية أن المؤتمر أوضح للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى ..

حضرات المندوبين الموقرين ،،، السيدات والسادة ،،،

اختتمنا مداولات مؤتمر الدول الأطراف فى دورته التاسعة، وقد نظر المؤتمر فى عدد من المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستقبل الاتفاقية، وتختتم هذه الدورة عاماً من مكافحة الفساد.

وقد عقدت هذه الدورة فى أعقاب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، والتى اعتمدت إعلانا سياسيا يرسم طريق عملنا فى منع الفساد ومكافحته لسنوات قادمة.

وقد أوضحنا للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى، وأن الدول تجدد وتعزز جهودها الرامية إلى تنفيذ مبادئ الاتفاقية ومعاييرها، وأسند المؤتمر لنفسه عدداً من المهام الهامة للمستقبل، وينتظرنا الكثير من العمل، وسيشرفنى أن أعمل مع الوفود الموقرة فى طريقنا إلى الدورة العاشرة.

أود أن أعرب عن تقديرى للدور الفعال الذى قمتم به جميعاً، الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدنى فى هذا المؤتمر، ولقد كان للمجتمع المدنى دور هام على النحو المبين فى الاتفاقية وقد ثبت من جديد أن مساهماتنا المجتمعية فى جهود مكافحة الفساد فى إطار الاتفاقية تقود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتائج ناجحة.

واسمحوا لى أن أؤكد أن حكومة جمهورية مصر العربية شرُفت وسعدت باستضافة هذه الدورة، كما شرفتُ وسعدتُ بها شخصياً، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرى الشخصى للمساعدة التى يقدمها المكتب الموسع فى أعمال المؤتمر.

أتوجه بتقدير خاص إلى نواب رئيس المؤتمر لما قدموه من دعم خلال تولى رئاسة الجلسة العامة والاجتماعات التى عقدت بالتوازى معها.

أعتقد أننى أتكلم باسم جميع الوفود عندما أعرب عن تقديرنا لجميع موظفى الأمانة، الذين أسهموا فى عملنا ويسَّروه بإعداد الوثائق وصياغة تقرير الدورة، فضلا عن إسداء المشورة وتقديم الدعم لجميع الوفود فى مختلف مراحل مداولاتنا.

أود أن أضيف أيضاً، شكرنا لجميع الأشخاص الذين عملوا وراء الستار وساعدونا باقتدار هذا الأسبوع، ولجميع موظفى خدمات المؤتمرات الذين تعهدوا الاجتماع، بمن فيهم أولئك الذين قاموا بتحرير وثائقنا وترجمتها ونسخها وتوزيعها، وكذلك للمترجمين الشفويين والموظفين التقنيين فى هندسة الصوت.

أود أن أعرب أيضا عن تقديرى وشكرى للأمانة وفريق خدمات المؤتمرات لتعزيزهم الجهود الرامية إلى الحد من الآثار البيئية الضارة التى قد تنشأ عن انعقاد هذه الدورة، ولا سيما بتقليل النفايات الورقية عن طريق تشجيع استخدام الوثائق الإلكترونية والخدمات المتاحة عبر الإنترنت.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير خاص للدور القيادى الذى أدته الدكتورة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والذى لم يقتصر على هذا المؤتمر فحسب، بل ظهر أيضاً فى قيادتها أعمال مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

وأخيرا، اسمحوا لى أن أتمنى لكم جميعا عودة آمنة إلى دياركم.

8 قرارات هامة أبرزها إعلان شرم الشيخ

الوزير حسن عبد الشافى يعلن اعتماد تقرير الدورة التاسعة من المؤتمر

خلال الجلسة الختامية لفعاليات اليوم الختامى لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ، اعتمد المؤتمر برئاسة الوزير حسن عبد الشافى أحمد تقرير الدورة التاسعة، وكذا ثمانية قرارات من بينها إعلان شرم الشيخ الذى تقدمت به جمهورية مصر العربية حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الطوارئ والتصدى للأزمات والتعافى منها، واعتماد ٢ مقرر إجرائى من ضمنهم اتفاق بشأن الدولة المضيفة للدورة العاشرة للمؤتمر .

5 محاور و 65 جلسة

مؤتمر ناجح فى ظروف استثنائية

تمثل الجلسات الخاصة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إحدى الآليات الأساسية التى يتبناها المؤتمر منذ انعقاد دورته الأولى فى ديسمبر ٢٠٠٦ بمدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم اعتماد تنظيم تلك الجلسات بهدف توفير منبر لمختلف أصحاب المصلحة من جميع دول العالم لكى تستعرض فيه الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية ذات الصلة الخطوات الأساسية المتوقع أن يتم اتخاذها فى سياق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ويشمل ذلك المجالات الرئيسية الخمسة المدرجة فى الاتفاقية، وهى التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولى واسترداد الأصول والدعم الفنى وتبادل المعلومات. ويتم عقد تلك الجلسات فى صورة حلقات نقاش خارج المداولات الرسمية.

ويمكن القول بأن هذه الجلسات إما أن تنظمها الدول لاستعراض جهودها الوطنية فى مكافحة الفساد، والتحديات التى تواجهها، أو تنظمها المنظمات أو الجهات الأخرى بهدف مناقشة قضايا بعينها تشغل الساحة الدولية فيما يتعلق بمكافحة الفساد. ومن ثم؛ تُعد الجلسات الخاصة منفذاً هاماً للدول والمنظمات الدولية لاستعراض ومناقشة التجارب والآليات المختلفة لتنفيذ كافة البنود الواردة فى الاتفاقية، وكذلك إتاحة الفرصة للجهات الدولية المختلفة لمناقشة أى توجه أو مستجد لتعظيم الاستفادة من جوانبه الإيجابية وتجنب أثاره السلبية أن وجدت. يستعرض هذا المقال أهم القضايا التى تناولتها الجلسات الخاصة التى تم تنظيمها على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمنعقدة بشرم الشيخ خلال الفترة من ١٣-١٧ ديسمبر ٢٠٢١.

يأتى انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى ظل ظروف استثنائية فرضتها أزمة جائحة فيروس كورونا وما أفرزته من تحديات، ليس فقط اقتصادية واجتماعية، وإنما مرتبطة أيضاً بممارسات الفساد وقت الأزمة. وهى نفسها الظروف التى تم فيها عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد والمنعقدة فى يونيو ٢٠٢١، والتى صدر عنها الإعلان السياسى الذى جاء ليؤكد على أهمية تضافر الجهود والالتزام الشامل باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الفساد وتعزيز الشفافية وإنفاذ القانون.

أعطت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للمشاركين الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات، والتعرف على التحديات والفرص، كما أثرت هذا الجلسات المعرفة وفتحت الباب أمام إجراء المزيد من البحوث والدراسات والمناقشات من أجل تعزيز آليات منع مكافحة الفساد وتنفيذ كافة المحاور الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وبالنظر إلى الجلسات الخاصة التى تم تنظيمها خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نجد أنها جاءت لتعكس الظروف الاستثنائية التى انعقدت فى ضوئها، حيث جاءت لتعكس مناقشة الجهود الدولية لتنفيذ ماورد بالإعلان السياسى من تدابير وقائية لازمة لمنع الفساد ومحاربته وعلى رأسها منع إساءة استخدام النظام المالى لإخفاء الموجودات والأصول المتأتية من جرائم الفساد، لأن هذه الجرائم كما أكد الإعلان السياسى تقوض سلامة النظام المالى القائم فى الدولة لا سيما فى ظل تداعيات جائحة كورونا. وكذلك اتخاذ المزيد من التدابير الوقائية المتعلقة بضبط المشتريات العامة، ونوعية الخدمات الطبية المقدمة، وتوزيع اللقاحات، ومنع إساءة استخدام الأموال المخصصة للطوارئ. وبالتالي؛ فإن الجلسات الخاصة جاءت لتعكس المحاور الخمسة الواردة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واشتمل المؤتمر على نحو ٦٥ جلسة خاصة وكانت حوالى ٥٧ جلسة موجهة بصورة مباشرة لتغطية المحاور الخمسة للاتفاقية. ويتوزيع الجلسات على المحاور الخمسة نجد أن – كما يوضح الشكل التالى – جاءت أكثر الجلسات لتركز على محور الدعم الفنى وتبادل المعلومات يليه محور التدابير الوقائية بواقع ١٩ جلسة لكل منها، بينما شكّل محور استرداد الأصول أقل عدد من الجلسات (ملحق ١: قائمة بالجلسات الخاصة التى تم انعقادها على هامش الدورة التاسعة من المؤتمر).

وبالنسبة للجلسات الخاصة بالتدابير الوقائية؛ فقد تناولت بعض الوفود المنظمة والمشاركة فى الجلسات الجانبية أهم الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة فى منع الفساد ومكافحته، حيث ركزت المناقشات على تعزيز النزاهة فى الوظائف الرئيسية العليا فى الدول المختلفة وهو الأمر الذى يتأتى من خلال ضمان وجود آليات فعالة للمساءلة فى ضوء

ملخص وقائع المؤتمر

توزيع واضح للصلاحيات والمهام المرتبطة بتلك الوظائف، لتجنب وجود أى خلط للأدوار مما يؤثر سلباً على عملية المساءلة. كما عكست المبادرات التشريعية للبلدان الإصلاحات التى تم إجراؤها سابقاً للامتثال للمعايير الدولية والتحديات التى تواجهها فى منع الفساد. حيث تم تسليط الضوء على التحديات التى تواجه استقلال القضاء فى العديد من الدول التى تشهد تغول من السلطات التنفيذية أو التشريعية مما يعوق السلطة القضائية فى القيام بالأدوار المقررة لها فى مختلف الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها ما ورد بقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٤٠ المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥ والذى ينص على دور القضاء فى الفصل فى المسائل المعروضة عليها دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقا للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أى جهة أو لأى سبب. كما استعرضت دولة ماليزيا مبادرة مؤسسة بيردانا الدولية المناهضة للفساد والتى تختص بتعويض الأفراد الذين يتم فصلهم تعسفيا من مهام عملهم بسبب تصديهم للفساد فى مؤسساتهم. والتى تم إطلاقها فى ١١فبراير ٢٠٢٠ لدعم ٥٧ موظفا تم فصلهم تعسفياً بسبب دورهم فى مكافحة الفساد فى أماكن عملهم.

وفيما يخص مجال استرداد الموجودات، فقد تناولت بعض الجلسات الخاصة العديد من التجارب الدولية وعلى رأسها المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وبعض الدول بأمريكا اللاتينية فى الآليات المختلفة المستخدمة فى مجال التعاون الدولى فى استرداد الموجودات المتحصل عليها من خلال جرائم الفساد التى تقع على المال العام والخاص من قبل أشخاص طبيعية أو اعتبارية تملك سيطرة على هذا المال بوساطة السلطات والصلاحيات الممنوحة لهم. فلجأوا إلى تحويل هذا المال لملكيتهم الخاصة بأى من الأشكال غير القانونية المشار إليها فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أكدت الدول المشاركة على ضرورة تفعيل الآليات والتدابير المعتمدة لاسترداد الموجودات والأصول وهو ما يتطلب تعاوناً حقيقياً ومخلصاً من كافة الأطراف الدولية المعتمدة، كما أشارت المناقشات إلى ضرورة الاتفاق على أطر وأسس قانونية موحدة نظراً لأن التباين الكبير فى التشريعات بين الدول وبعضها فيما يخص استرداد الأصول والموجودات يقف عائقا كبيراً لاستئناف التعاون الدولى فى هذا الشأن، علماً بأن منع التدفقات المالية غير المشروعة، وتجميد ومصادرة واسترداد الأصول يسهم بشكل كبير فى مكافحة الفساد ويحد من قدرة الجماعات الإجرامية على التسلل إلى الاقتصاد، كما أنه يدعم التنمية المستدامة ويعزز من سيادة القانون على جميع المستويات وفى جميع الدول العالم بمختلف مستواها الاقتصادى والتنموي.

وفى إطار مناقشة الاتجاهات المحددة فى الدورة الثانية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك كيفية تعامل الولايات القضائية المختلفة مع التحديات الرئيسية لاسترداد الموجودات، تم التأكيد على أهمية توافر بيانات أفضل حول كمية عائدات الفساد المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة أو المعادة على مستوى العالم للتمكن من قياس التقدم المحرز. وفى سياق متصل استعرض البنك الدولى بعض الجهود المبذولة مع الدول الشريكة فيما يخص تداول البيانات والشفافية فى عدة مجالات مثل الشفافية المالية المحلية وشفافية الملكية المفيدة والإفصاح عن الأصول والشفافية الضريبية ومعايير تقديم الخدمة والأداء. وكذلك العمل على تنفيذ ما ورد بالإعلان السياسى للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١ بشأن شفافية تمويل القطاع العام، باستخدام الأدوات الرقمية والبيانات المفتوحة. حيث ناقش كل من حكومة سلوفينيا والحكومة الاتحادية البرازيلية الدور الذى لا غنى عنه للمنصات الرقمية مع قواعد البيانات المتعلقة بتمويل القطاع العام، بما فى ذلك المشتريات العامة، فضلاً عن بيانات الصحة العامة المتعلقة بفيروس كورونا المستجد. حيث تمت الإشارة إلى الشفافية الاستباقية كأداة فعالة للوقاية المنهجية من الفساد، وهى عنصر أساسى لبناء الثقة بين المواطنين والحكومات بشكل خاص فى أوقات الطوارئ والأزمات. وقامت دولة البرازيل بإصدار بوابة الشفافية فى مايو ٢٠١٨ التى تضم استعلامات ثابتة وتحليلات إحصائية متوفرة من خلال بوابة إلكترونية نجحت فى تسجيل أكثر من ١٩,٥ مليون مشاهدة. كما تم التأكيد على أهمية وضع إطار قانونى وسياسى وطنى للبيانات الحكومية المفتوحة يضع بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بحماية الخصوصية والسرية بالتزامن مع تسهيل الوصول إلى البيانات وإعادة استخدامها.

وفى ضوء محور التجريم تناولت بعض الأحداث الخاصة القضايا المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين إعمالاً للمادة ٣٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونصت على «أن تتّخذ كلّ دولة طرف تدابير مناسبة وفقاً لنظامها القانونيّ الداخليّ، وضمن حدود إمكانيّاتها، لتوفير حماية فعّالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلّق بأفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقيّة، وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقى الصلة بهم عند الاقتضاء، من أيّ انتقام أو ترهيب محتمل». حيث تمت الإشارة إلى أن ما يقرب من ٧٠٪ من جميع الدول التى تم استعراضها قد تلقوا توصيات للنظر فى تعزيز حماية المبلغين عن المخالفات. وعن احتياجهم لبعض المساعدات التقنية. وأكد العديد من ممثلى الدول والجهات الدولية المختلفة أن البنية التشريعية فى أغلب الدول تحتاج إلى المزيد من المراجعة بهدف توفير كافة السندات القانونية المطلوبة لتوفير حماية فعالة من الانتقام أو التخويف المحتمل للشهود والخبراء والضحايا الذين يدلون بشهادتهم بشأن جرائم الفساد. وفى ذات السياق قامت حكومة جنوب أفريقيا بالإعلان عن إطلاق مشروعين خاصين بحماية الشهود المشروع الأول يسعى إلى انشاء وتحسين قنوات اتصال للمبلغين للتواصل معهم وتوفير كافة أنواع الحماية المطلوبة. كما يعمل المشروع على تحديد جوانب النقص ووضع الممارسات الأفضل لتحسين الاتصال بين المبلغين وجهات مكافحة الفساد.

لقد أعطت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للمشاركين الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات، والتعرف على التحديات والفرص، كما أثرت هذا الجلسات المعرفة وفتحت الباب أمام إجراء المزيد من البحوث والدراسات والمناقشات من أجل تعزيز آليات منع ومكافحة الفساد وتنفيذ كافة المحاور الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أكدت الدول المشاركة على ضرورة تفعيل الآليات والتدابير المعتمدة لاسترداد الموجودات والأصول وهو ما يتطلب تعاوناً حقيقياً ومخلصاً من كافة الأطراف الدولية المعتمدة، كما أشارت المناقشات إلى ضرورة الاتفاق على أطر وأسس قانونية موحدة نظراً لأن التباين الكبير فى التشريعات بين الدول وبعضها فيما يخص استرداد الأصول والموجودات يقف عائقا كبيراً لاستئناف التعاون الدولى فى هذا الشأن

محور التدابير الوقائية
- المعني بتعزيز وضع سياسات وممارسات مكافحة الفساد الفعالة والمنسقة وتنفيذها، وتقييم الوسائل القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بصورة دورية. (21 جلسة)

محور التجريم وإنفاذ القانون
- المعني باعتماد تدابير تشريعية وغيرها من التدابير من خلال تحديد الجرائم الجنائية وغيرها من الجرائم التي تغطي مجموعة كبيرة من ممارسات الفساد، إذا لم تكن هذه الجرائم مجرمة بالفعل بموجب القانون المحلي. (8 جلسات)

محور التعاون الدولي
- المعني بالشراكة لتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة في جمع الأدلة ونقلها لاستخدامها في المحكمة لتسليم الجناة (7 جلسات)

محور استرداد الأصول والموجودات
- إعادة الأصول إلى أصحابها الشرعيين، بما في ذلك الدول التي أخذت منها هذه الأصول بصورة غير مشروعة (4 جلسات)

محور الدعم الفني وتبادل المعلومات
- تعزيز الدعم الفني وتبادل البيانات والمعلومات الأخرى ذات الصلة بين الدول الأعضاء (22 جلسة)

قائمة الجلسات

ملحق ١: قائمة بالجلسات الخاصة التى تم انعقادها على هامش الدورة التاسعة من المؤتمر

محاور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	الجلسات الخاصة التى تم عقدها فى الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
محور التدابير الوقائية	نحو تنفيذ خارطة طريق لإنهاء الفساد فى دول المحيط الهادئ منع الفساد من خلال التعليم نهج سيادة القانون لتعزيز النزاهة وإعادة بناء الثقة شراكات متعددة القطاعات من أجل تفعيل آلية استعراض إصلاح السياسات العامة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لمكافحة الفساد: من التطوير إلى التنفيذ والتقييم التجارب الناجحة والمبتكرة عند منع الفساد فى القطاع العام: ما الذى يمكن أن نتعلمه من بعضنا البعض القيادات النسائية ودورها فى تعزيز قيم النزاهة النزاهة ومكافحة الفساد فى المنطقة العربية – التطورات والآفاق حماية الرياضة من الفساد: معا يكسب الجميع من هو حقا المبلغ عن المخالفات؟ تشكيل المستقبل: ترسيخ النوع الاجتماعى فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دور وحدات الاستخبارات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة البيانات المفتوحة والشفافية لتعزيز نزاهة القطاع العام (شفافية المالية العامة) مؤسسات القطاع الخاص المالية: فى طليعة النزاهة المالية تقييم عمل اجتماع فريق الخبراء المعنى بالفساد والاستثمارات الدولية المنظمة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٩/٨ الملتقى التاسع للبرلمانيين: تطبيق النزاهة الفساد البيئى عقبة فى طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة دور المهن المختلفة فى التصدى للفساد معالجة الفساد المنظم عبر الوطنية: ربط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
محور التجريم وإنفاذ القانون	مكافحة الفساد الدولى من باليرمو إلى ميريدا: التحديات الناشئة عن العملات المشفرة والمسارات الجديدة لاسترداد الأصول معالجة الفساد فى أنظمة السجون أشكال الرق المعاصرة ومكافحة الفساد: فحص ومعالجة الثغرات فى السياسات إساءة استخدام أنشطة جمع الأموال لأغراض الفساد والأغراض الإجرامية ذات الصلة الاتصال غير الرسمى والتعاون الدولى: سبل التعاون والتحديات دور البرلمانات الوطنية والهيئات التشريعية الأخرى فى منع الفساد ومكافحته التحديات والفرص المتعلقة بتنفيذ الفقرة ٤٠ من الإعلان السياسى للجمعية العامة للأمم المتحدة: تجارب الدول الناطقة باللغة البرتغالية معالجة الفساد المرتبط بالجرائم البيئية
محور التعاون الدولي	النزاهة فى الأمور المرتبطة بإدارة الحدود التعاون عبر الحدود لإنهاء الفساد: شبكة GlobE – شبكة تشغيلية عالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد الجهود المشتركة لمكافحة الفساد فى أفريقيا: تفكير قاري تكثيف العمل العالمى من أجل نزاهة الأعمال الاستجابة الشاملة لعدة قطاعات للفساد فى الكويت التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فى مكافحة الفساد: منظور من مجموعة العمل لمكافحة الفساد فى مجموعة العشرين أنصار المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد: عرض أفضل الممارسات الإقليمية
محور استرداد الأصول والموجودات	مبادرة استرداد الأصول المسروقة (ستار) أفضل الممارسات والعقبات الرئيسية فى استرداد عائدات الفساد الأدوات وأفضل الممارسات لاسترداد الموجودات ومصادرة الأصول إدارة الأصول المستردة فى أفريقيا: التحديات والفرص
محور الدعم الفنى وتداول المعلومات	الوضع الطبيعى الجديد فى محاربة الفساد: التجربة الماليزية هل تقارير الدولة عن اتفاقيات مكافحة الفساد مؤثرة؟ تأملات من أفريقيا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات تحديات وفرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد وكشفه وتعزيز النزاهة والشفافية الإدارة الاقتصادية الفعالة والنزاهة المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ملكية المستفيد: دفع التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المبادرة العالمية لمدن مكافحة الفساد فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الجزائر ضد الفساد: إصلاحات قانونية ومؤسسية جديدة لمكافحة الفساد النساء كسائقين للأعمال العادلة والأخلاقية تعزيز دور المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد فى أوزبكستان إحراز تقدم فى النزاهة ومكافحة الفساد فى بيئات ما بعد الصراع: دراسة حالة الصومال هل نحتاج إلى مقرر خاص معنى بمكافحة الفساد، وإذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغى أن تبدو ولايته؟ ما بعد جائحة كورونا تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى (سادك) احترام التزاماتنا بتعزيز التعاون الدولى لمكافحة الفساد، وحرمان الفاسدين وعائدات الفساد من الملاذات الآمنة. جنوب شرق أوروبا معًا ضد الفساد النيابة العامة لمكافحة الفساد تتعرض للهجوم الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة فى منع الفساد ومكافحته تعزيز آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد

مذكرة تفاهم مصرية سعودية لمنع ومكافحة الفساد

على هامش لقاءات مؤتمر الدول الاطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقع السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الادارية والأستاذ مازن الكهموس رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية مذكرة تفاهم فى مجالات منع ومكافحة الفساد والوقاية منه وتبادل الخبرات الثنائية بينهما فى هذا المجال وأيضاً فى مجال التدريب من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى رئيس هيئة مكافحة الفساد الفرنسية

على هامش اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ، التقى السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد Charles Duchaine رئيس هيئة مكافحة الفساد الفرنسية

تناول اللقاء بحث سبل التعاون المستقبلى بين الجانبين فى المسائل ذات الاهتمام المشترك وموضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين، والاهتمام بالتدريب على استخدام الوسائل الحديثة فى الكشف عن جرائم الفساد والتحريات المالية.

كما اتفق الجانبان على قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية باستقدام خبراء من الجانب الفرنسى لتدريب الكوادر بالأجهزة النظيرة بالقارة الأفريقية من خلال الأكاديمية فى ضوء اهتمام مصر بنشر المعرفة وتبادل الخبرات والثقافات بين مختلف البلدان الأفريقية.

ناقشا سبل التعاون فى تبادل الخبرات فى مكافحة الفساد

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى رئيس مفوضية ماليزيا لمكافحة الفساد

على هامش اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ، التقى الوكيل أول خالد عبد الرحمن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشؤون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى مع السيد Tan Sri Azam Baki رئيس مفوضية ماليزيا لمكافحة الفساد.

حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبرات بين الجانبين، وأيضاً فى مجال تبادل المعلومات فى مجال مكافحة جرائم الفساد، وذلك بوصف أن التعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والمفوضية الماليزية ممتد منذ سنوات طويلة فى جميع نواحى منع ومكافحة الفساد والتدريب، وسيتم تجديد اتفاقية التعاون بين الجانبين خلال الفترة القادمة.

تناول اللقاء بحث سبل التعاون الثنائى فى مجالات التدريب على أنشطة منع ومكافحة الفساد، والمجالات المرتبطة بالتعاون بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وأكاديمية ماليزيا لمكافحة الفساد.

.. ويلتقى نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية عبر الفيديو كونفرانس

على هامش اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ ، التقى السيد الوكيل أول خالد عبد الرحمن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى والسيد James Walsh نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية من خلال الفيديو كونفرانس، حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره والتحريات عن الجرائم المرتبطة.

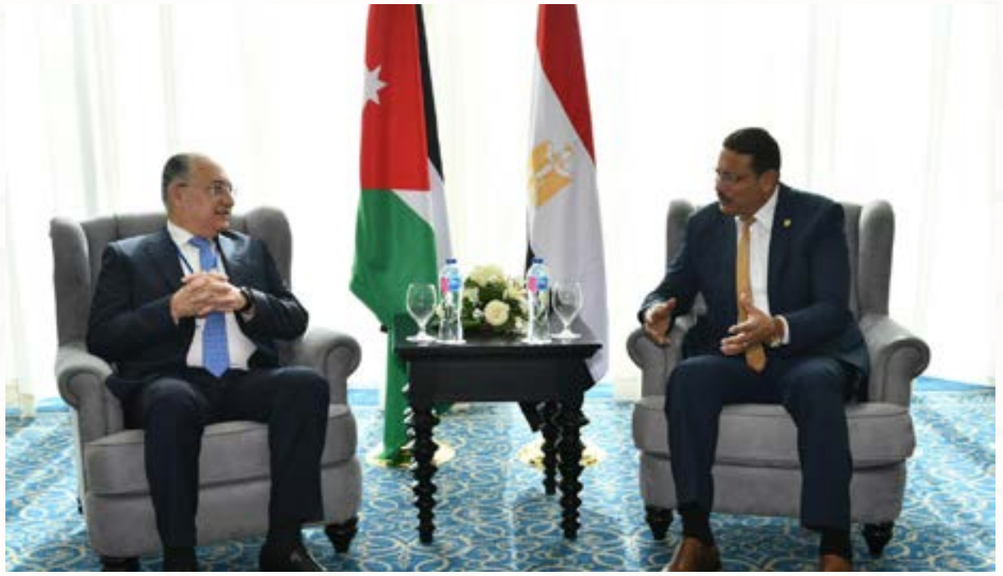

توقيع مذكرة تفاهم فى مجال منع ومكافحة الفساد

عبدالشافى يلتقى رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية

على هامش اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ، التقى السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد مهند حجازى رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بدولة الأردن الشقيقة.

تناول اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانبين فى المسائل ذات الاهتمام المشترك وموضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين، والاهتمام بالتدريب على استخدام الوسائل الحديثة فى الكشف عن جرائم الفساد والتحريات المالية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية.

وفى نهاية اللقاء وقع الجانبين على مذكرة تفاهم للتعاون فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتدريب.

..ويلتقى رئيس مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية "نزاهة"

السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد المهندس عبد العزيز الابراهيم رئيس مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بدولة الكويت الشقيقة.

وتناول اللقاء بحث سبل التعاون المستقبلى بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين فى مجالات التدريب المختلفة.

وفى نهاية اللقاء قام الوفد الكويتى بزيارة جناح هيئة الرقابة الإدارية بمقر إقامة المؤتمر بشرم الشيخ واستمع أعضاء الوفد إلى شرح حول أنشطة الهيئة الترويجية للتوعية بمخاطر الفساد وكذا الأنشطة التدريبية المختلفة التى تقدمها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية.

ممثلو الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد يلتقون رئيس هيئة مكافحة الفساد ومدير أكاديمية مكتب وكلاء النيابة العامة بدولة أوزبكستان

التقى السيد الوكيل حامد هميمى المدير السابق للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وكل من السيد Akmal Burkhanov رئيس هيئة مكافحة الفساد والسيد Yevgeniy Kolenko مدير أكاديمية مكتب وكلاء النيابة العامة بدولة أوزبكستان.
حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون فى مجالات تبادل الخبرات التدريبية بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره والاستفادة من الإمكانات التدريبية للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية خاصة فى ضوء أن جهاز مكافحة الفساد بدولة أوزبكستان منشأ حديثاً.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

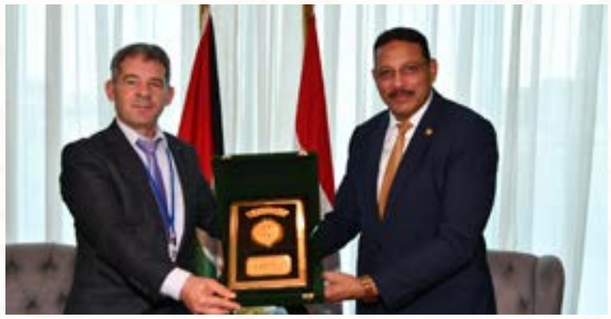

على هامش اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ، التقى السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد رائد رضوان رئيس هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين الشقيقة.
وتناول اللقاء بحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره ، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين والاهتمام بالتدريب على مكافحة جرائم الفساد.

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى وزير الحوكمة وبناء القدرات ومكافحة الفساد بكوت ديفوار

التقى السيد الوكيل أول خالد عبد الرحمن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى والسيد Epiphane Zoro Bi Ballo وزير الحوكمة وبناء القدرات ومكافحة الفساد بدولة كوت ديفوار .

وتناول اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطرة وتبادل الخبراء والخبرات التدريبية فى المجالات المرتبطة، بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية للاستفادة من الخبرات المصرية فى هذا المجال فى ضوء أن الوزارة منشأة حديثا ويرغب الجانب الكوت ديفوارى فى الاستفاده من إمكانات الأكاديمية لتدريب كوادره.

وفى نهاية اللقاء قام الوفد بزيارة جناح هيئة الرقابة الإدارية بمقر إقامة المؤتمر بشرم الشيخ واستمع أعضاء الوفد إلى شرح حول أنشطة الهيئة الترويجية للتوعية بمخاطر الفساد وكذا الأنشطة التدريبية المختلفة التى تقدمها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية.

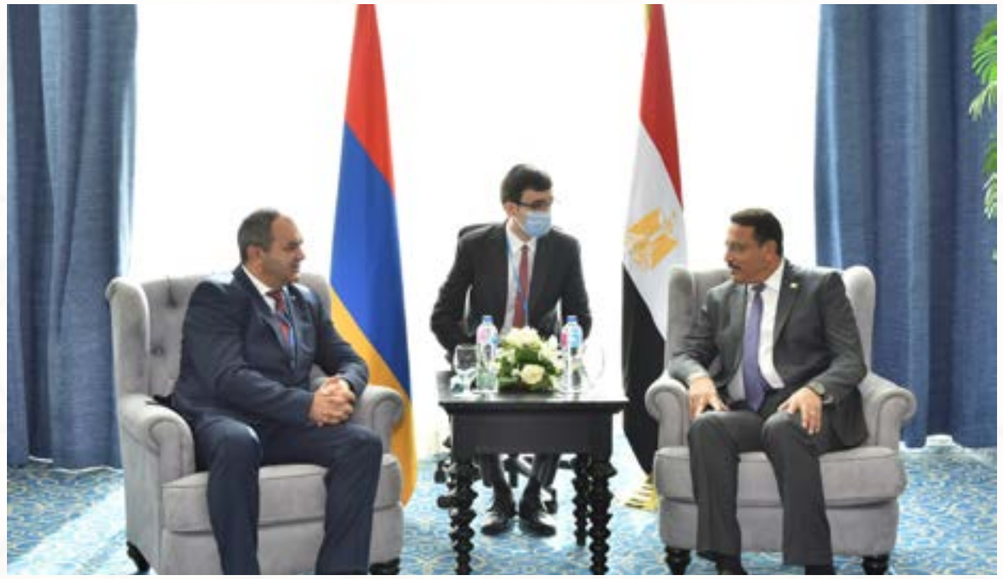

اتفاق على التعاون الثنائى فى مكافحة الفساد

رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى النائب العام الأرمينى

التقى السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإداريـة والسيد Artur Davtyan النائب العام بجمهورية أرمينيا بحضور السيد سفير أرمينيا بالقاهرة.

حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون المستقبلى بين الجانبين فى المسائل ذات الاهتمام المشترك وموضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين والاهتمام بالتدريب فى المجالات المرتبطة.

كما اتفق الجانبان على تفعيل التعاون الثنائى بين هيئة الرقابة الإدارية والجهاز النظير بجمهورية أرمينيا من خلال اتفاقيات التعاون الموقعة بين الجانبين.

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى رئيس هيئة النزاهة العراقية

التقى الوكيل أول خالد عبد الرحمن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإداريـة لشؤون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى مع السيد القاضى علاء جواد رئيس هيئة النزاهة بدولة العراق الشقيقة.

حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانبين فى موضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره ، وتبـادل الخبراء والخبرات بين الجانبين والاهتمام بالتدريب فى المجالات المرتبطة.

كما اتفق الجانبان على تفعيل التعاون الثنائى بين هيئة الرقابة الإدارية وهيئة النزاهة العراقية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد خاصة فى مجالات استرداد الموجودات والتعاون الدولى وبرامج الماجستير الأكاديمى فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد التى تقدمها الأكاديمية.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقي رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية العماني

التقى السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشيخ ناصر بن هلال المعولى رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون بين الجانبين فى المسائل ذات الاهتمام المشترك وموضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره ، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين واستغلال الامكانات المتاحة بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ، وأيضاً التنسيق مع إدارة دعم الاستثمار بهيئة الرقابة الإدارية لدعم جهود الاستثمارات العمانية.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية يلتقى وزير العدل وحقوق الإنسان بدولة أنجولا

التقى السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد Francisco Manuel وزير العدل وحقوق الإنسان بدولة أنجولا.

حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون المستقبلى بين الجانبين فى المسائل ذات الاهتمام المشترك وموضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبراء والخبرات بين الجانبين والاهتمام بالتدريب فى المجالات المرتبطة.

رئيس هيئة الرقابة الإدارية يتباحث مع رئيس هيئة النزاهة الوطنية اليونانية حول سبل التعاون بين الجانبين

على هامش اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ، تباحث السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية والسيد Angelos Binis رئيس هيئة النزاهة الوطنية بدولة اليونان حول سبل التعاون الممكنة بين الجانبين عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

حيث تناول اللقاء بحث سبل التعاون المستقبلى بين الجانبين فى المسائل ذات الاهتمام المشترك وموضوعات منع ومكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، وتبادل الخبراء والخبرات.

كما تضمن اللقاء الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية وهيئة النزاهة الوطنية بدولة اليونان خلال الفترة القادمة.

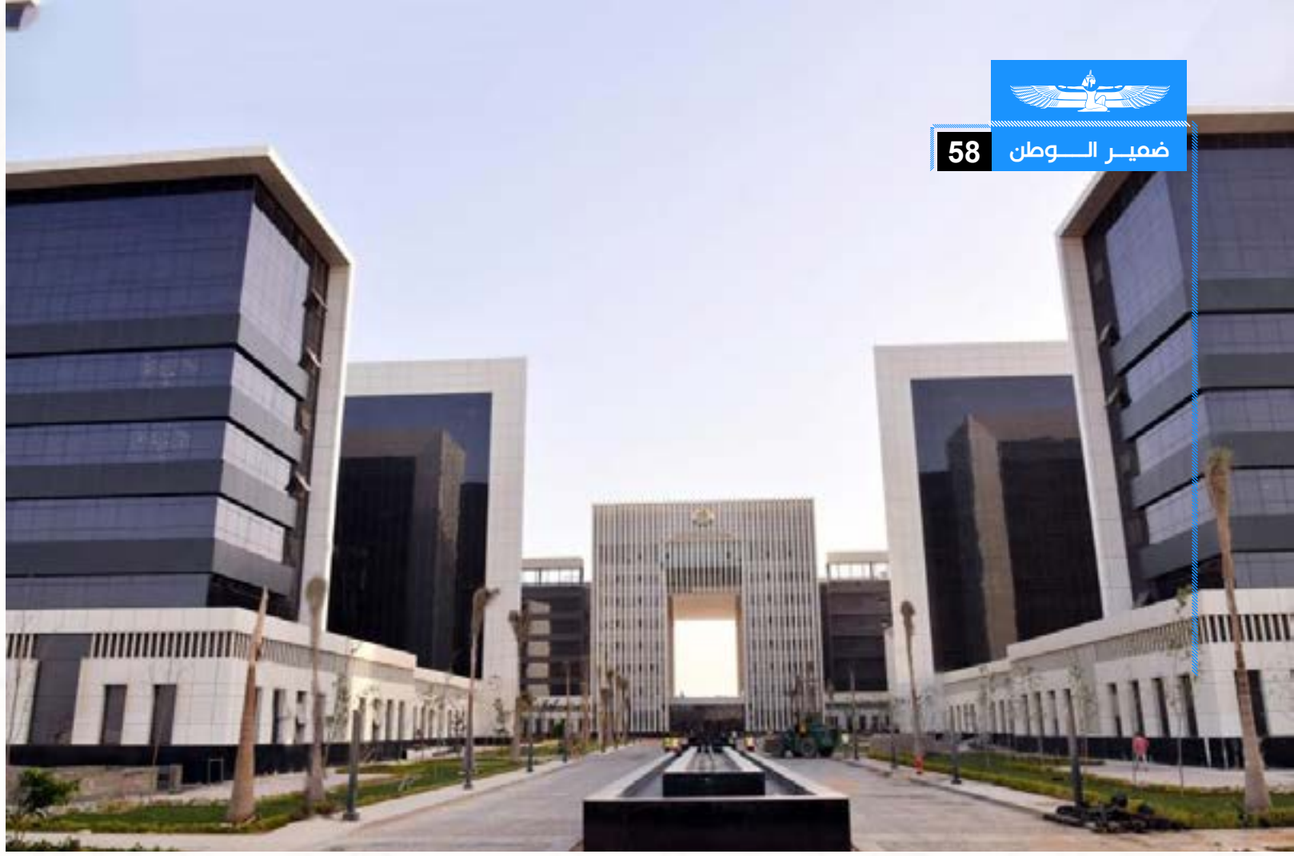

للتواصل مع
هيئة الرقابة الإدارية

موقع الهيئة الإلكترونى:
www.aca.gov.eg

للتواصل مع مسئولى الهيئة بالمقر الرئيسى أو المقار الفرعية:
يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الاتصال على الخط الساخن رقم:
16100

البريد المصرى / التلغراف

موقع الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعى:
facebook/ACAEGYPT

فاكس المقر الرئيسى للهيئة:
0222915403

فاكسات المقار الإقليمية بمكاتب الهيئة بالمحافظات : يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

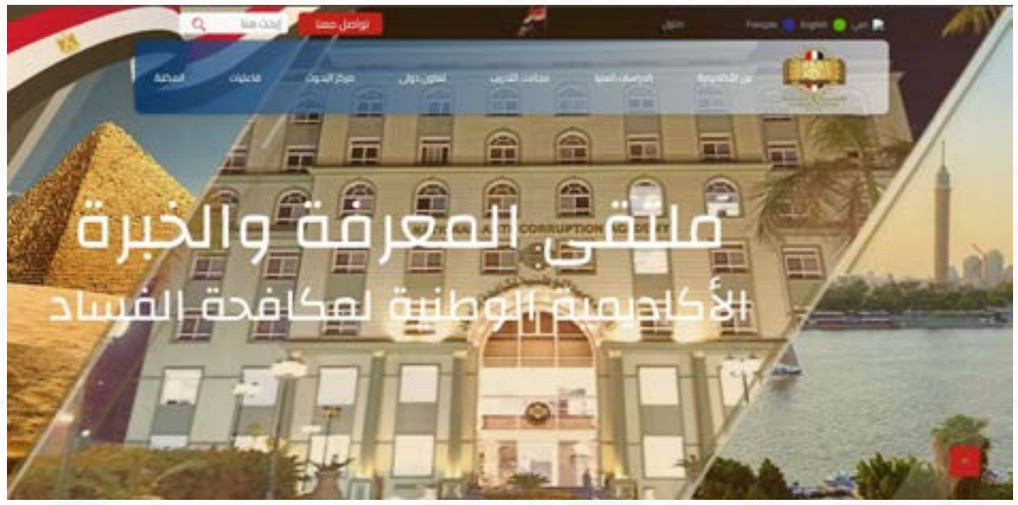

الالتزام بالتميز
COMMITTED TO EXCELLENCE

13-17 DECEMBER 2021 SHARM EL SHEIKH, EGYPT
9TH CONFERENCE OF THE STATES PARTIES TO THE UNITED NATIONS CONVENTION AGAINST CORRUPTION

للتواصل مع مسئولى الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:
يراجع موقع الأكاديمية الإلكترونى
academy.aca.gov.eg

للتواصل مع الأكاديمية عبر البريد الإلكترونى:
national.anticorruption.academy@aca.gov.eg

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكترونى:
Damir_alwatan@aca.gov.eg

مصر . دائماً
الرقابة الادارية
الأكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد
CRSPCC